دراسات استراتيجية

179

ريما الصبان

الحداثة والتطور وتأثيرهما في العادات والتقاليد في المجتمعات الخليجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الحداثة والتطور وتأثيرهما في العادات والتقاليد في المجتمعات الخليجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

الحداثة والتطور وتأثيرهما في العادات والتقاليد في المجتمعات الخليجية

ريما الصبان

العدد 179

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2013

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــادية: ISBN 978-9948-14-661-2

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-662-9

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

شكك بعض الفلاسفة في جوانب عدة من جدوى الحداثة، وانتقدوا بعض مفاهيمها وقيمها، ونادوا بنظرية "ما بعد الحداثة" التي يتهمها معارضوها بأنها غالت بالنسبيّة المعرفية والأخلاقية، حتى كادت أن تلغي الثوابت. وقد انتقل المفهوم فيها من المنفعة إلى اللذة، وأصبح الاستهلاك لا الإنتاج هو هدف المجتمع، وتم تنميط السلع على مستوى شامل، وها هي ما بعد الحداثة تقود العالم إلى بلوغ النهايات: نهايات التاريخ والأيديولوجيا والسببية والحضارة، وغيرها.

يعيش الخليج لحظة تألق حملته من المحلية إلى الإقليمية والعالمية، بصورة سريعة وأحياناً متناقضة أو مختلفة عن التجارب الأخرى العربية والعالمية.[1] وتختلف تجربة الخليج اليوم شكلاً ونوعاً عن تجارب العالم حتى عن العالم العربي. فقد دخلت دول الخليج في معظمها رحلة الحداثة والتطور في نهاية عهد الحداثة العالمي، ومع بداية مرحلة ما بعد الحداثة.[2] والخليج الذي دخل الحداثة من خلال رحلة النفط والثروات النفطية، قد تطور بسرعة، ولم يعد اليوم لحظة نفط،[3] أو قدرة مالية جاذبة لرؤوس الأموال العالمية فقط،[4] كما لم يعد "واحة عولمة" تسيّرها اقتصادات الغرب والشركات المتعددة الجنسيات فقط.[5] الخليج اليوم كل هذا وأكثر. فهو اليوم مركز تواصل عالمي، ونقطة التقاء لاقتصادات الشرق والغرب ومصالحها.[6] ويشكّل الخليج اليوم

جسر العلاقة بين العرب والعالم، حيث يربط القارات الثلاث، آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويتوسط العالم.[7] الخليج اليوم نقطة حراك في العالم تعيد إنتاج ذكريات قديمة لنهضة حضارات المنطقة وشعوبها وتواصلها، خاصة في لحظة النهوض الإسلامي، أو طريق الحرير.[8] صورة الخليج اليوم مشرقة، وشمسه ساطعة، لكن ومع كل هذا الضوء المنبعث من الحراك والتقدم في الخليج، تشعر شعوب المنطقة بقلق من هذا التألق. ليس كل مَنْ يعيش من شعوب الخليج "لحظة الخليج" يشارك في مثل هذا الأمل والتفاؤل الذي تبعثه مثل تلك الصور المشرقة.[9] والعديد من الباحثين المحليين، وإن ركزوا على النواحي الإيجابية، لكنهم يرون مع ذلك التحديات والصعوبات التي تعيشها المنطقة من جراء هذا الحراك السريع.[10] والسؤال هو: من أين يأتي القلق الخليجي برغم رحلة التقدم الذي تعيشها المنطقة؟ هل هو قلق إيجابي لمن يسير إلى الأمام ويخشى المخاطر والمنزلقات؟ أم إنه قلق مَنْ يشعر وكأنه يسير نحو مصير مجهول؟

التغيرات الحديثة والسريعة الجارية في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وهي: دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان)، تجعل من المنطقة محط تساؤل ودراسة.[11] الحراك في المنطقة يظهر وكأنه غير مسبوق فيما يخص التحولات الحالية على كل الصُّعُد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتأثيرات تلك التبعات. فقد قفزت المنطقة

خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومع مطلع القرن الحادي والعشرين من دول غارقة على نحو كبير في التقليد، والماضوية، والفقر، والانكفاء الذاتي الاقتصادي،[12] إلى دول ثرية وناشطة اقتصادياً وسبّاقة في المشروعات العمرانية العالمية، وكذلك في الحراك المالي العالمي.[13]

ولا يمكن لمثل ذلك الحراك الاقتصادي أن يرى النور من دون تأثير[14] في جوانب أخرى للحياة، وأبرزها الجوانب الاجتماعية والثقافية التي حملت المنطقة على النمو إلى أنماط غير متوازية؛ فقد أثّر النمو الاقتصادي في الحياة الاجتماعية والثقافية، وأدى إلى بروز ظواهر حديثة ربما كانت خاصة إلى حدٍّ كبير بالمنطقة، وإن لم تعد محصورة فيها.[15] تطرح هذه الدراسة إشكالية رحلة التحديث، وخاصة في المرحلة الأخيرة من حراك الحداثة والمدنية الأسرع، وما هو أقرب في التوصيف النظري إلى رحلة ما بعد الحداثة، أو مرحلة ما تسمى "العولمة". تلك المرحلة التي لا تزال مؤثراتها المجتمعية قوية أينما حلت. ولكن يبدو أن الرحلة في دول الخليج، برغم تشابهها في بعض الأبعاد مع تحديات التحديث في دول أخرى في العالم، فإن الخليج والحداثة السريعة يعيشان اليوم تحديات غير مسبوقة، تتعلق بالحجم أو الشكل أو المضمون، وهذا ما تحاول هذه الدراسة أن تناقشه، معتمدة على الخطاب الشبابي في دول الخليج.

تحتل دول الخليج العربية مكانة متقدمة في كثير من مؤشرات التنمية البشرية؛ سواء على مستوى معدلات الأمية، حيث تتصدر مؤشرات

التعليم وانخفاض معدلات الأمية، أو على مستوى الخدمات الصحية، إذ تأتي دولة قطر في المرتبة الـ (39) على مستوى العالم في الخدمات الصحية.[16] وفي تقرير التنمية البشرية الدولي تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الـ (30)، ودولة قطر المركز الـ (37) في التصنيف العام على مستوى العالم. (انظر الجدول 1)

الجدول (1)

التنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولة	التصنيف العام	مؤشرات التعليم	الترتيب العالمي	مؤشرات الصحة	الترتيب العالمي
الإمارات	30	741.0	65	892.0	49
قطر	37	623.0	114	921.0	39
الكويت	63	577.0	123	861.0	67
عُمان	89	539.0	130	836.0	98
البحرين	42	747.0	60	868.0	61
السعودية	56	689.0	91	850.0	81

المصدر: إحصاءات التنمية البشرية الدولية لعام 2011، الموقع الرسمي لتقارير التنمية البشرية الدولية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (http://hdrstats.undp.org/en/indicators/default.html).

والخليج اليوم، يبدو متقدماً بمقاييس أداثه الاقتصادي والتعليمي والحداثي مقارنة بمحيطه العربي، إلا أن هذا الأداء غير متوازن على الصُّعُد

كافة. فبرغم الزيادات في التعليم وبرامج التدريب والعمل للمواطنين، ومشاركة المرأة في الحياة العامة، فإن مؤشرات الأداء المجتمعي، خاصة لجهة الانصهار والرضا الاجتماعي، والقيم المتغيرة وضعف الهوية، واللغة والعادات والمرتكزات المجتمعية، والعنف الأسري والزواج والطلاق، وجنوح الأحداث وغيرها تبدو كمؤشرات اجتماعية في تراجع مستمر. ويُعزى هذا التراجع إلى الأنماط الحديثة للحياة، أو إلى الفجوة بين القيم والمفاهيم القديمة والحديثة.[17] فعلى سبيل المثال توضح الإحصاءات أن نسب الطلاق من إجمالي الزيجات بين المواطنين تعد مرتفعة ومتزايدة في كل دول الخليج العربية (عدا سلطنة عُمان لعدم توافر البيانات)؛ فقد وصلت النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 25.74 في المئة عام (2008)، وفي المملكة العربية السعودية 20.19 في المئة عام (2008)، وفي دولة الكويت 39.05 في المئة عام (2007)، وفي دولة قطر 35.82 في المئة عام (2007)، وفي البحرين 23.81 في المئة عام (2006).[18] ويبدو أن حالات الطلاق في تزايد مستمر؛ ففي دولة الإمارات – على سبيل المثال – كشف المركز الوطني للإحصاء في تقرير أصدره حول عقود الزواج والطلاق في الدولة خلال عام 2011 عن تزايد حالات الطلاق بين المواطنين والمواطنات، مقارنة بعام 2010، إذ بلغت 1849 حالة طلاق في عام 2011 مقابل 1486 حالة طلاق عام 2010 على الرغم من ثبات عدد عقود الزواج خلال العامين الماضيين.[19] وفي هذا السياق، يبرز المركز بعض المشكلات

الاجتماعية الخاصة بجرائم الأحداث أيضاً التي أكدت المؤسسات الشرطية أنها في ازدياد، فعلى سبيل المثال تؤكد شرطة دبي وجود خمس جرائم أسبوعياً يتم ارتكابها في الإمارة من قبل الأحداث.[20]

تعد الحداثة قيمة مجتمعية مرتبطة بالتطور، وتسعى إليها مجتمعات العالم. والخليج بدوره يسعى إلى البروز بالشكل الحديث والمتقدم بمعالمه وبنيانه، وشوارعه، ومدارسه، واستعمالاته لكل أدوات التقانة الحديثة. إلا أن هذا السعي يتصادم مع قيم الحفاظ على الهوية والعادات والتقاليد، وخاصة أن مشروع الدولة بُني على الجمع بين الماضي (كمجتمع إسلامي محافظ) والنمو والتطور كمشروع اقتصادي حديث.[21] والسؤال هو: لماذا يتناقض السعي للمشروع الحداثي والرفض له معاً؟ ومن أين ينبع هذا التناقض؟ هل هو بسبب عدم وضوح للرؤية؟ أم إن الحداثة في الخليج إشكالية غير مرغوب فيها، أم إشكالية تحمل تناقضات صعبة، لا بد من حلها؟ وهل يختلف الخليج في ذلك مع جميع الدول العربية في إشكالية التحديث أم لا؟

أهداف البحث ومنهجيته

يمثل هذا البحث محاولة للتعمق في إشكالية الحداثة من منظور العادات والتقاليد في الخليج، وينظر إلى "الحداثة" بوصفها عملية "تحديث"؛ أي أنها عملية نقل للحداثة، وليست تجربة حداثية انقطاعية عن الماضي التقليدي، كما حدث في التجربة الغربية. إضافة إلى أن الحداثة في الخليج هي "تجربة

خاصة" تعيشها دول الخليج، وخصوصيتها تنبع من عوامل عدة أدت إلى انصهارها بهذا الشكل، وأسهمت في تعميق أزمة التغيير في العادات والتقاليد بشكل يختلف عن التجارب السابقة "للتحديث" في العالم العربي. ويوضح البحث هذه الأبعاد من خلال القراءة النظرية السريعة لمفهوم الحداثة، والتحديث، والتطورات المتلاحقة التي أسهمت في تلك الخصوصية والآنية الخليجية، والتي حملت معها مؤثرات كبيرة من العادات والتقاليد، وخاصة لجهة تراجع اللغة، والفجوة السكانية، والعلاقة بين المواطن وغير المواطن، وغيرها من المتغيرات القيمية من خلال قراءة الخطاب الشبابي في الخليج.

وفيما يخص المنهجية، يعتمد البحث على التعرف إلى الإشكاليات التي تواجه العادات والتقاليد في الخليج جراء عملية التحديث السريعة، من خلال رصد آراء وانطباعات حول الموضوع جمعها الطلبة في جامعة زايد خلال فصلين دراسيين للعام الدراسي 2011/ 2012. وجاءت الآراء تعبر عن شكلين من الانطباعات: أولها لطلبة من الجامعة تم سؤالهم من خلال طلبة الصف؛ وثانيها استطلاعات للرأي، ومعظمها لشباب خليجيين، رصدها طلبة الفصلين الدراسيين عن صفحات مواقع التواصل الاجتماعي؛ مثل "تويتر" و"فيسبوك" وغيرهما. وكان السؤال الأساسي للبحث واستقصاء الآراء يتمحور حول: "كيف يرى الخليجيون تأثير الحراك الاقتصادي المتسارع لعملية التحديث في العادات والتقاليد؟" والهدف من تلك المنهجية تسليط الضوء على الآراء العامة لمجتمعات الخليج، من خلال

الحوارات الشبابية، تجاه هذا التحدي الذي تعيشه مجتمعات الخليج اليوم. وعلى الرغم من محدودية القدرة على التعميم من تلك الآراء، فإنها تعبّر عن آراء شريحة مجتمعية وشبابية تجاه عملية التحديث السريع، ورأيهم في تأثير هذه العملية في عاداتهم وتقاليدهم من منظورهم الخاص.

وقبل المضي في شرح مراحل البحث، وإلقاء المزيد من التفصيل حول المنهجية التي اعتُمدت في رصد آراء الشباب حول التحديث في دول الخليج وتأثيره في مجتمعاتهم، والبحث في مؤثراتها في المنظومة المجتمعية للعادات والتقاليد، لابد من توضيح الأبعاد النظرية والمفهومية للحداثة، والأطر والمصطلحات المعرفية المعتمدة في هذا البحث.

الحداثة كإشكالية نظرية

لم يتفق علماء الدراسات الاجتماعية في الغرب على مفهوم "الحداثة" كتعريف ليتفق عليها العرب والخليجيون، أو الدارسون للحداثة في منطقة الخليج. فالحداثة، منذ عصر النهضة إلى اليوم، فيها الكثير من الغموض بقدر ما فيها من الوضوح. وهي مفهوم يُطلق على الحركة الفكرية التي نقلت أوروبا والغرب من عصور الانغلاق والتشدد الديني وغياب العلوم والمعارف فيها قبل القرن السادس عشر الميلادي والثورة الصناعية، إلى النهضة والتطور العلمي والمعرفي اللذين تحولا إلى نموذج يحتذي به العالم، طوعاً أو كرهاً. ومنذ نشأة الحداثة حملتْ ازدواجية الماضي والحاضر، كما يشير هشام شرابي:

«الموقف من الماضي في محاولة استرجاعه بالعودة إلى النموذج الإغريقي الروماني، والقرون الوسطى في رفضها، والموقف تجاه المستقبل القائم على العلوم وحتمية التقدم الإنساني (فلسفة التنوير) في التوق إليها».[22]

امتزج حراك الحداثة في أوروبا بالثورات العقلانية والفكرية في الغرب، والاستعانة بالعقل وأساليبه التحليلية والمنطقية، بدلاً من الاعتماد على الدلالات الحسية والدينية التي كانت سائدة قبل عصر التنوير. وهكذا أدت تلك الحركات إلى سياق تغييري كلي، حمل أوروبا من أساليب ماضوية في أشكالها وعاداتها وطرق تفكيرها، إلى مراحل نمو جديدة كانت بمنزلة انقطاع كلي عن الماضي أو عصر الظلمات. لذلك عُدَّت الحداثة عملية تجديد وإعتاق، فلا يمكن للحديث أن يتعايش مع الماضي، وإن فعل فهو يعيش مع نقيضه، فالحداثة تُبنى على مرتكزين أساسيين: الثورة على الماضي، ومركزية العقل.[23]

وفي تعريف الحداثة يرى جابر عصفور أنها «الإبداع الذي هو نقيض الاتباع، والعقل الذي هو نقيض النقل»، ويعرّفها «بأنها البحث المستمر للتعرف إلى أسرار الكون من خلال التعمق في اكتشاف الطبيعة والسيطرة عليها وتطوير المعرفة بها، ومن ثم الارتقاء الدائم بموضوع الإنسان من الأرض. أما سياسياً واجتماعياً فالحداثة تعني الصياغة المتجددة للمبادئ والأنظمة التي تنتقل بعلاقات المجتمع من مستوى الضرورة إلى الحرية،

ومن الاستغلال إلى العدالة، ومن التبعية إلى الاستقلال ومـن الاسـتهلاك إلى الإنتاج، ومن سطوة القبيلة أو العائلـة أو الطائفـة إلى الدولـة الحديثـة، ومـن الدولة التسلطية إلى الدولة الديمقراطية».[24]

التمييز بين الحداثة والتحديث

إن إشكالية مشـروع الحداثة، التي أدت إلى تجزئتها ونهايتهـا، كـما يـرى يورجن هابرماس، هي أنها مشـروع لم يكتمل في الغرب. وفي نقـده لمفكـري الحداثة، وخاصة ماكس فيبر، يعتقد هابرماس أن عمليـة التجـزيء النظـري لفكر الحداثة، وتحويله إلى مشـروع يمكن تطبيقه عـلى الـدول الأخـرى منـذ مطلع الخمـسينيات مـن القـرن العـشـرين، وخاصـة مـع مـا سـمّي الفكـر الوظيفي، أدى إلى فصل العقل عن السياق الحداثي، الـذي كـان هيجـل قـد أسس له. لذلك عند الحديث عـن الحداثـة، كـما يـرى هابرمـاس، لابـد مـن التمييز بين الحداثة كفعل وحالة والتحديث كمـشـروع، وخاصـة في الـدول النامية أو التي تتبنى المشـروع الحـداثي.[25] فالتحـديث هـو سـياق يمكـن أن تطبقه النخب الحاكمة، ويؤثّر في الشكل العـام، لكنـه إن لم يلامـس الجـوهر الفكري لبنية الفكر العقلي للأمة، فلن يؤدي إلى الحداثة.[26]

وفي هذا التمييز قدم المفكرون العـرب العديـد مـن الإسـهامات، ففـي وصف تلك الإشكالية يقول محمد محفوظ «يبدو أن مصطلح الحداثـة وكأنـه نص مفتوح على كل مضامين التقدم المعاصـر، بحيث إنـك لا تفـرّق بـشكل

صارم بين مضمون مصطلح الحداثة ومضامين مفاهيم التحديث والتقدم والعصرية أو الجديدة. ويمتد التداخل ليشمل المعايير والقيم وأنماط السلوك واللباس وطراز السكن، إلى كل نواحي الحياة».[27] أما محمد أركون فيرى أن «الحداثة موقف للروح أمام مشكلة المعرفة، إنها موقف للروح أمام المناهج التي يستخدمها العقل للتوصل إلى معرفة ملموسة للواقع. أما التحديث فهو مجرد إدخال للتقنية والمخترعات الحديثة (بالمعنى الزمني للكلمة) إلى الساحة العربية أو الإسلامية، نقصد إدخال المخترعات الأوروبية الاستهلاكية وإجراء تحديث شكلي أو خارجي، لا يرافقه أي تغير جذري في موقف العربي والمسلم للكون والحياة».[28] ويميز هشام شرابي بين الحداثة الغربية والفهم العربي لها، فيؤكد ما وصل إليه هابرماس وفرانسوا ليوتار وغيرهما من منتقدي الحداثة، بأن الحداثة في الغرب انتهت إلى مرحلة ما بعد الحداثة، «غير أننا (العرب) ما زلنا ننظر إلى أوروبا وكأنها ما زالت في موقع الحداثة، وينظر إلينا الأوروبي من موقع ما بعد الحداثة».[29] فالحداثة بالنسبة إلى الغرب قد انتهت؛ لأنها أدت دورها كما يقول آلان تورين، فـ «بقدر ما تنتصر الحداثة بقدر ما تفقد قدرتها على التحرير، إن دعوة التنوير مؤثرة عندما يكون العالم غارقاً في الظلام والجهل والعبودية».[30]

فماذا يفعل العرب في مشروعهم الحداثي غير المكتمل بعدما تخلى الغرب عن الحداثة إلى ما بعد الحداثة؟ هل يبقى العرب في الإطار التابع، وبالتالي يعيدون إنتاج التبعية الفكرية مع كل مرحلة من مراحل تطور

الغرب؟ يرى شـرابي أن على الفكر العربي اليوم «شق طريق مستقل يقوم على الوعي الذاتي المستقل القادر على انتقاء ما يناسبه من المفاهيم والأساليب مـن نماذج فكر الحداثة الكلاسيكي، وفكر ما بعد الحداثة في آن معاً».[31] بمعنى أن أسلوب الانتقائية الفكرية هو الأنسب لهذا الزمن، فكيف ينعكس ذلك عـلى الواقـع في الخلـيج، وحركـة التطـور الـسـريعة التـي قـد لا تـشبه أيـاً مـن المشـروعات الأخرى؟ وكيف تُفسـر؟ وكيف يُنظر إليها؟

مجتمعات الخليج وتحديات التطور السـريع

اختلفت القـراءات لعمليـة الحـراك والتطـور في الخلـيج، فقـد رآهـا بعضهـم أنها مجرد مجتمعات ريعيـة تـستفيد مـن عوائـد الـنفط، وأن عمليـة التطور هي شكلية، ومتأثرة بعوائد النفط، وسوف تندثر مع نهاية النفط؛[32] وأن التنمية فيها تابعة ومسيَّرة من الغرب والاقتصاد العالمي.[33] أما بعضهـم الآخر فرأى في الخليج خصوصية لابد من التنبه لها والتعامل مـع أبعادهـا. وينبه روبيرت سبرنجبورج في مقدمة كتاب **الثقافة الشعبية والهوية السياسية لدول الخليج العربية**، إلى إشكالية الفهم الخطأ للخليج: فالخليج هو إما أنـه "ثروة" سقطت على شعوب قبليـة ومتخلفـة، وإمـا أنـه حداثـة متـسارعة تخطت البنى المجتمعية التقليدية بشكل كامل، وفي كلا الحالتين هناك تغييب للشعوب والثقافة والتجارب الإنـسانية، والخـصوصية الخليجيـة وتميزهـا كتجربة عن سابقاتها.[34]

تتبنى هذه الدراسة رؤية الخصوصية من وجهة نظر خصوصية التجربة والسياق والتحولات للحراك الاجتماعي في الخليج، لكنها خصوصية ضمن إطار النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة لحراك التطور والتحديث والعولمة في المنطقة. فالدراسة ترى أن حداثة الخليج تأتي ضمن سياق التطور العالمي لاقتصاد السوق الرأسمالية،[35] وبالتالي فحداثة الخليج تسير ضمن السياق التطوري للرأسمال الجديد، ما يعني أن دور السوق أساسي في هذا السياق، ودول الخليج إذ تخطو أسرع في حراك التحديث والعولمة فهي تتبنى أنماطاً اقتصادية عالمية للسوق الرأسمالية،[36] لكنها وتبعاً لخصوصية تاريخها تحاول أقلمة السوق العالمية مع عاداتها وتقاليدها وخصوصياتها المجتمعية،[37] وهي تنسج بذلك علاقات تحديث خاصة بنموذجها، وخاصة أنها تملك القدرات المالية والتسويقية لمثل هذا النموذج المهجن، الذي يعيد إنتاج الماضي والتراث وتسويق الخصوصية الخليجية. فما هي تلك الخصوصية؟

الخصوصية الخليجية

لا يمكن التحدث عن الخليج اليوم من دون الإشارة إلى تلك الخصوصية. فالخليج ينسج نفسه يوماً بعد يوم داخل شرنقة تميزه عن محيطه. لقد أوجدت دول الخليج الست (دولة الكويت، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان) منظومة مجتمعية اشتركت من خلالها مجتمعات دول الخليج الست في

بُعدها المجتمعي والجغرافي والسكاني والديني واللغوي والاقتصادي؛ لنسج تجربة مشتركة ميزتها بشكل كبير عن الدول الأخرى المحيطة بها. وبرغم اشتراك دول الخليج مع العديد من الدول من حولها بمكوناتها المجتمعية والثقافية، فإنها تبقى متميزة في خصوصية نشأتها التاريخية. فدول الخليج تختلف عن العراق النفطية، واليمن القبلية، وإيران الإسلامية، برغم أنها تشترك معها بتلك الصفات مجتمعة. كما حافظت دول الخليج من خلال تاريخها وتجربتها مع السياسات المجتمعية على كينونة عبّرت عنها من خلال منظومة دول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية".[38] فما هي ركائز تلك الخصوصية؟ وهل تؤثر خصوصية الخليج في التحدي الذي تواجهه العادات والتقاليد في أثناء رحلة تطوره؟ في محاولة لوضع إطار لأبعاد تلك الخصوصية الخليجية تحدد الورقة أربعة "مكونات ازدواجية العلاقة"، هي: (النفط/ الثروة)، و(المواطن/ غير المواطن)، و(اللغة/ الهوية)، و(التشدد/ التسامح الديني).

النفط/ الثروة

مهما يقال حول جدلية الخليج والنفط، وأن الخليج ليس نفطاً، أو أن الخليج نفط فقط، فلا يمكن الحديث عن خصوصية الخليج دون النظر إلى دور النفط والثروة النفطية في تشكيل التجربة الخليجية الحديثة. لقد مرت دول الخليج في أثناء تطورها السريع بثلاث مراحل مهمة أسهمت في

تشكيل الواقع الخليجي كما نعرفه اليوم، بقضاياه وإشكالياته. وهذه المراحل تتمحور حول النفط والثروة، وهي: مرحلة ما قبل النفط (من الخمسينيات إلى الستينيات تقريباً)، والمرحلة النفطية (من السبعينيات إلى نهاية القرن العشرين)، ومرحلة ما بعد النفط (من مطلع الألفية الثالثة إلى اليوم).[39]

في المرحلة الأولى كان الخليج في معظمه، باستثناء السعودية، خارج منظومة التطور والتحديث. كان عبارة عن قبائل عربية مترحلة في الصحراء، وفي أجواء مناخية وحياتية صعبة وبعيدة كل البُعد عن الحداثة والنمو والتطور التي كانت تعيشها المنطقة (العربية) كلها. عندما جاء النفط، وجدت المجتمعات الخليجية نفسها أمام ثروة وتحديات صعبة للنمو والتطور؛ إذ لا توجد بنية تحتية، ولا طاقات بشرية وقدرات إنسانية يمكنها القيام بمرحلة البناء تلك. فتعداد السكان كان بسيطاً جداً مقارنة بالمشروعات العملاقة المطلوبة. فما كان لها سوى الاستعانة بأعداد كبيرة من الخبرات والعمالة الأجنبية لتأسيس البنية التحتية كوضع مؤقت.

وفي المرحلة النفطية كانت الثروات تتضخم وخاصة مع ارتفاع أسعار النفط، لتصل إلى عشرات الأضعاف.[40] وتابعت المنطقة تطورها وحضورها في العالم والأسواق العالمية والنفطية، ما رفع الثروة في المنطقة، وأسهم في دمج المنطقة في الأسواق العالمية والمالية.[41] ومع انتهاء الحرب الباردة، وتوسع العالم نحو ما يعرف بمرحلة العولمة، جارت دول الخليج باقتصاداتها الكبيرة

عملية الانفتاح الاقتصادي وبناء الثروات؛ ما أدى إلى زيادة دور اقتصاداتها في المنطقة والعالم.

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين[42] بدأت كل دول الخليج تعتمد سياسات اقتصادية معولمة،[43] لمرحلة ما بعد النفط؛ من أجل ضمان استمرارية عجلة الاقتصاد والتطور؛ ما دفعها إلى المشروعات العمرانية والسياحية التي ضاعفت أعداد السكان الأجانب فيها.[44] لقد أصبحت دول الخليج في مرحلة الحداثة الجديدة أو ما بعد الحداثة، وما بعد النفط، تعيش واقعاً براقاً اقتصادياً، يجذب إليه الزوار والمستثمرين والعمال والخبراء من أنحاء العالم كافة، لكنه يُبنى وسط إشكاليات من وجهة نظر سكان الخليج، وخاصة فيما يتعلق بقضايا السكان والتركيبة السكانية.

المواطن/ غير المواطن

بنت دول الخليج مجتمعاتها الفتية على نظام الدولة الريعية والرعوية؛ فتحول المواطن في دول الخليج إلى الابن الذي تتم رعايته على النمط الأبوي والقبلي،[45] وليس الجمهوري أو الدستوري كما هي الحال في معظم دول الجوار. وكان لثروات النفط الدور في تسهيل هذه المهمة، وإبقاء المواطن ضمن إطار الرعاية الخاصة. ومن ضمن سياسات الرعاية، استقدام العمالة لتأمين الرفاه للمواطنين.[46] كانت العمالة تأتي للخليج من العالم العربي بداية،

لكن الصراعات السياسية حوّلت الأنظار عن العمالة العربية إلى العمالة الآسيوية، وكذلك مع استمرار المشروعات الكبرى والاعتماد على الخبرات العالمية على الصُّعُد كافة، كانت أعداد غير المواطنين تتزايد. وهكذا بدأ الخلل السكاني يرافقه "خلل ثقافي" لمجتمع تتزايد العمالة المستوردة فيه، ومعظمها من دول آسيا، إضافة إلى الخبراء والمؤهلين من أنحاء العالم كافة.

الجدول (2)

نسبة السكان الأجانب مقارنة بالمواطنين في دول الخليج (بالمليون)

الدولة	إجمالي السكان 2010	عدد المواطنين	نسبة المواطنين (٪)	عدد الأجانب	نسبة الأجانب (٪)
الإمارات	8.19	0.95	12	7.24	88
قطر	1.67	0.21	13	1.46	87
الكويت	3.48	1.04	30	2.43	70
البحرين	1.05	0.5	48	0.54	52
عُمان	3.41	2.39	70	1.02	30
السعودية	28.6	20.94	73	7.74	27
إجمالي دول الخليج	**46.4**	**26.39**	**41**	**27.4**	**59**

المصدر:

Ali Khoury, "The Challenge of Identity in a Changing World: The Case of the GCC Countries," Conference Proceedings, The 21st-Century Gulf: The Challeng of Identity, University of Exeter, 30 June 2010.

أدت هذه العلاقة إلى بناء حلقات ثلاثية التبعية بين المواطن والدولة وغير المواطن (العمالة المستوردة بالإضافة إلى كل الكفاءات المستوردة). وتحوّلت علاقة العمالة بالنظام العام من علاقة آنية[47] إلى علاقة شبه دائمة. فالمواطن يزداد تبعية للعمالة (غير المواطنة)، والدولة وآليات السوق والأنماط الحديثة للاستهلاك والثروة تزيد من الطلب على العمالة. كما وجدت الدول المصدِّرة للعمالة إلى دول الخليج مخارج لأزماتها الاقتصادية الداخلية، فكانت تبني سياساتها الاقتصادية على المزيد من التصدير والتشجيع لهذا التصدير البشري؛ ما أدى إلى اختلال قوي في بنية السكان بصورة لم تعرفها أي دولة في العالم من قبل (انظر الجدول 2).

وأبقت السياسات السكانية لدول الخليج على الفصل بين المواطن وغير المواطن دون تغيير،[48] ما أدى إلى تكاثر الأجانب في دول الخليج، وتضاعف نسبهم؛ وهم يأتون بثقافاتهم ونظمهم الحياتية والمعرفية والفكرية وعاداتهم وتقاليدهم. ومن أبرز إشكاليات تلك العلاقة هي سيطرة العمالة الأجنبية على القطاع الخاص، وهو القطاع النشط في المجتمع؛ ما أدى إلى فرض أنماط حياتية عامة وخاصة في بعض دول الخليج الأكثر انفتاحاً ثقافياً وحضارياً مثل الإمارات أو قطر. فالأسواق تسعى إلى استقطاب المستهلك غير المواطن لأنه عددياً أكثر، برغم أن قدرته الشرائية ربما أقل،[49] وبالتالي تراعي ذوقه وعاداته وتقاليده، وهذا ما يتبدى في اهتمام الأسواق في أعياد الجاليات، ومنها أعياد الميلاد ورأس السنة، بشكل كبير وأحياناً مبالغ فيه؛ ما يترك حساسية

لدى المواطن وأحياناً غير المواطن من الجاليات الإسلامية. في تلك الدول وصل عدد الجاليات الأجنبية إلى أرقام قياسية حوّلت المواطنين إلى أقلية في أوطانهم.[50] فالمواطنون يشكّلون في الإمارات وقطر نسبة 12 أو 13 في المئة، على التوالي، ويعيشون في دوائر شبه عزلة أثرت في الانتماء والهوية واللغة. ولم تعد دول الخليج قادرة على ضمان الحد الأدنى لتعريفاتها الدستورية (تعريف الدولة في الدساتير الخليجية)، وهي أنها دول عربية وإسلامية. ولم تعد قادرة على حماية الهوية الوطنية أو الحفاظ على تطور عاداتها وتقاليدها ونموهما بصورة طبيعية، كما حدث في منظومة الدول الأخرى المجاورة العربية وغير العربية في أثناء رحلتها نحو الحداثة والنمو.

اللغة/ الهوية

تبدو قضية اللغة العربية في دول الخليج والهوية الوطنية اليوم من أشد القضايا المجتمعية صعوبة، وخاصة في تأثيرها في منظومة العادات والتقاليد. فاللغة وعاء الذات الإنسانية، وهي وسيلة التواصل الإنساني والتخاطب حتى الانتماء. واللغة تصنع الأمم، وتسهم في نجاحها، وتتطور مع تطور الأمم. وفي حضن اللغة تكبر العادات، وتمارس التقاليد، والأهازيج والأغاني والأفراح، فـ «الناس تبع في تفكيرهم وإحساسهم ومشاعرهم ونظرتهم إلى الكون للعادات التي اكتسبوها من خلال ممارستهم للغة قومهم».[51] اللغة هي وعاء الثقافة واللحمة المجتمعية، والبنية الإثنية

والذاتية. والمجتمعات التي تخلع لغتها لتلبس لغة الآخر كأنها تقرر التخلي عن ذاتها والذوبان في الآخر. فالهند، على سبيل المثال، عندما قرر الاستعمار البريطاني أن يلبسها اللغة الإنجليزية، أسهمت الثروة اللغوية الموجودة واللهجات المتعددة في بناء أسس قوية ليس للبقاء فقط، ولكن للصمود في وجه المستعمر أيضاً.

اللغة تتطور مع تطور الأمم، لكن في الخليج اليوم تحكي اللغة قصة أخرى. اللغة العربية في دول الخليج تعيش مأزقين: أولهما مأزق ضعف الواقع العربي وتشرذمه السياسي ما بعد الخليج، وخاصة على الصعيد المعرفي، من تطوير النظم التعليمية باللغة العربية؛[52] والمأزق الآخر هو كثرة مَنْ لا يتحدثون اللغة العربية، وبالتالي ضغطهم المباشر وغير المباشر على اللغة العربية؛ إضافة إلى تبني دول الخليج نماذج تنموية وتحديثية في مرحلة ما بعد النفط، مبنية على السياحة والعمران، والاستثمار العمراني؛ ما يعني الحاجة إلى المزيد من الأجانب والجاليات. كما تعيش مجتمعات الخليج لحظة الانتشار والتواصل الإلكتروني. وكل ذلك يفتح دول الخليج على العالم بمعتقداته ولغاته وعاداته وتقاليده كافة. ولا تنفرد دول الخليج وحدها في مواجهة مثل تلك التحديات، إلا أن سرعة استخداماتها وتواصلها تضعها في المراتب الأولى في العالم في امتلاك التقنيات واستخدامها، وربما التأثر بها. حيث يؤكد تقرير المعرفة العربي لعام 2010/ 2011، الصادر عن برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، أن معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحتل مراكز متقدمة للغاية لقدرة الشعوب في هذه الدول على التواصل مع الشبكات المعلوماتية الدولية؛ فعلى سبيل المثال تحتل الإمارات وقطر والبحرين مراكز متقدمة في تغطية السكان بخطوط الهواتف المحمولة وتغطية الإنترنت، وغيرها من الشبكات. (انظر الجدول 3)

الجدول (3)

القدرة على التواصل بالشبكات الدولية

الدول	التصنيف بالتنمية البشرية	الحصول على التليفون المحمول لكل 100 شخص	نسبة السكان المشمولين بتغطية شبكة التليفون المحمول	الإنترنت لكل 100 شخص	الاتصال بالشبكات العريضة لكل 100 شخص	عدد أجهزة الكمبيوتر لكل 100 شخص
الإمارات	32	242	100	2.65	4.12	1.33
قطر	38	152	100	0.43	1.8	7.15
الكويت	47	126	100	7.36	4.1	.....
البحرين	39	214	100	9.51	2.14	6.74
السعودية	55	163	98	5.31	2.4	3.68

ملاحظة: بيانات سلطنة عُمان غير متوافرة.

المصدر:

Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation and the United Nations Development Programme/ Regional Bureau for Arab States, *Arab Knowledge Report 2010/2011: Preparing Future Generations for the Knowledge Society* (Dubai: MBRF and UNDP/RBAS, 2011), p. 77.

إن مجتمعات الخليج اليوم محاطة بالوافدين، وخاصة من غير العرب، وهي تبني تواصلاً تقنياً متميزاً على شبكات الإنترنت، لا بل تتحول حكوماتها وبسرعة فائقة إلى حكومات إلكترونية. والخليج يبني مجتمعات سكانية، ومشروعات سياحية، وكلما ازداد الطلب على الخدمات لكل هؤلاء الزوار والسياح، ازدادت أعداد العمالة المطلوبة لخدمة السياحة،[53] أو الأعداد المتزايدة من الأجانب، وزادت المؤسسات التي تُبنى لخدمتهم وعلى رأسها المدارس والجامعات، والهيئات الحكومية والخدمات؛ ما جعل عاداتهم وتقاليدهم تنمو على حساب العادات والتقاليد المحلية أو مع التأثير فيها.

الجدول (4)

أعداد السياح القادمين إلى دول مجلس التعاون الخليجي (بالآلاف)

الدولة	عام / 2010
البحرين	568,8
الكويت	074,5
عُمان	357,1
قطر	1,591
السعودية	413,14
الإمارات	993,9
إجمالي دول الخليج	**996,40**

Alpen Capital, "GCC Hospitality Industry," 2011, p. 4 (http://www.alpencapital.com/downloads/GCC-Hospitality-Report-13-April-%202011.pdf).

وتعني الزيادة في أعداد السياح (كما هو مبين في الجدول 4)، أن المواطن الخليجي يقع تحت المزيد من الضغط للتكيف مع متطلبات السوق الجديدة، وهي تعلم اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية. ففي دبي، على سبيل المثال، أصبح عدد المدارس الخاصة يفوق المدارس الحكومية، كما أن أعداد الطلاب الإماراتيين في المدارس الخاصة يتزايد يوماً بعد يوم، وذلك بسبب متطلبات التعليم العالي؛ إذ إن الدراسة في الجامعات، وفي كل مؤسسات التعليم العالي، تُجرى باللغة الإنجليزية. والمواطن الذي لا يجيد اللغة الإنجليزية ليس قادراً على التسوق أو التجول في مدينة خليجية مثل دبي، أو الحصول على وظيفة في القطاع الخاص، وربما حتى في القطاع العام.

لم يحدث لدول أخرى في العالم، وهي تتحول من التقليد إلى التحديث أن تراجع مستوى اللغة الأم لديها بالحجم الموجود في دول الخليج. حتى في الدول العربية التي سبقت الخليج في مشروعات التحديث لم يحدث مثل هذا التراجع اللغوي على المستوى المجتمعي كله، فقد لوحظ على مستوى النخب فقط، وخاصة النخب الأكثر رفاهية وقدرات اقتصادية.

إن تحديات العولمة اليوم وفي مناطق عدة من العالم تفرض تعلم اللغة الإنجليزية، لكن ليس مقابل الإلغاء شبه الكلي للغة الأم، كما يحدث في دول الخليج اليوم. في مدينة مثل دبي اليوم، يذهب الطفل المواطن إلى المدرسة الخاصة، ويجد نفسه وحيداً في صفه الدراسي، ومحاطاً بأعداد من الأطفال

من أنحاء العالم كافة.[54] الطفل المواطن في المدن الخليجية المعولمة، مثل دبي وأبوظبي والدوحة، لم يعد يجيد اللغة العربية، وإن تحدث بها فلغته ركيكة.[55]

وكل هذا الضعف في اللغة العربية يعني ضعفاً للهوية، ويبدو أن دول الخليج تتبنّى مجتمعة سياسات معلنة لدعم الهوية الوطنية، لكنها لا تقدم الكثير من السياسات الفاعلة لحماية اللغة، وبالتالي تواجه دول الخليج وضعاً صعباً ويبدو كمأزق ليس سهلاً الخروج منه، دون رؤية وسياسات واضحة لعلاج وضع اللغة العربية، وخاصة لدى الأجيال الجديدة من الخليجيين.

التسامح/ التشدد الديني

تُعد دول الخليج مجتمعات متدينة جداً. كانت دول الخليج منغلقة على أنماط تديُّنها وعاداتها الإسلامية، ولكن عندما أسست نموذجها العمراني، بنته على قدر كبير من التسامح الديني مع الأديان والمجتمعات الأخرى. فقد استقبلت الوافدين والعمال والخبراء من كل أرجاء المعمورة. وعلى الرغم من التفاوت في نسبة التسامح الديني بين مدينة وأخرى في الخليج، فإن الثقافة الخليجية تنطوي على الإسلام المتسامح وليس الإسلام المتشدد في العموم.[56] وإلى جانب هذا التسامح، سعت دول الخليج لاستثمار الثروة ببناء نمط من الحياة والتجمعات السكنية الإسلامية الطابع؛ فالمساجد موجودة بوفرة في جميع الأحياء، ولا يبعد المسجد عن مكان السكن أكثر من دقائق سيراً على الأقدام. ففي الإمارات اليوم يوجد 4818 مسجداً،[57] ومع وقت كل صلاة،

يتردد صوت الأذان من كل جهة وصوب. كانت أوقات الصلاة في مرحلة النشأة لدول الخليج مخصصة للصلاة فقط، ولم يكن ممكناً القيام بأي عمل آخر في أوقات الصلاة، وخاصة يوم الجمعة. لكن شيئاً فشيئاً بدأت هذه الممارسات تتراجع مع وجود الجاليات، فلم تعد المشروعات والأنشطة الأخرى تتوقف في أوقات الصلاة كما في السابق.[58] وفيما عدا السعودية، حيث لا تزال الأجندة الدينية تفرض نفسها على المجتمع والقطاع الخاص كما القطاع العام، تفقد تلك الأجندة أولويتها شيئاً فشيئاً في مدن الخليج المعولمة الأخرى. وقد تكون السعودية وعُمان إلى يومنا هذا هما الدولتين الأكثر تمسكاً بالقيم الدينية المفروضة في الفضاء العام. وفيما عدا تفسير خصوصية السعودية بنشأتها الدينية، فالسعودية وعُمان هما الدولتان الوحيدتان في الخليج اليوم، حيث الأكثرية السكانية لا تزال من المواطنين (انظر الجدول 2).

وللبعد الديني بين التسامح والتشدد في الخليج خصوصية، لا بل إشكالية أخرى جعلت منه محط أنظار العالم ومخاوفه منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي كان العدد الأكبر من منفِّذيها من الخليج. ومنذ ذلك التاريخ وُصم الخليج في معظمه بالتشدد. لكن ذلك التشدد الظاهر، لم يعق تطور السوق والتجارة وعملية التحديث. وازدادت مشروعات التحديث الخليجية والحضور الخليجي في العالم بشكل أكبر، وكأن هناك صراعاً في الخليج بين قوى التسامح وقوى التشدد. وبرزت تلك الخصوصية أكثر مع أحداث ما يسمى

"الربيع العربي". وهكذا يؤكد الخليج خصوصية هذا التزاوج والتناقض بين حضور التسامح والتشدد الديني، التي تراوح بين الأخذ والرد في علاقتها المتداخلة مع الغرب والتبني للتحديث واقتصادات العولمة.

تشكل هذه الأبعاد الأربعة لخصوصية الواقع داخل دول الخليج محاور ومرتكزات أساسية في إشكالية علاقته مع تبعات الحداثة والتحديث، والعولمة وتحدياتها. كما يظهر من خلالها مدى التأثير في المجتمع، ومدى ردود فعل المجتمع في حفاظه أو تراجعه عن العادات والتقاليد. فالثروة في الخليج مطلوبة، والسياسات لما بعد النفط أساسية، لكن السعي خلف تلك الثروة يعمق إشكاليات المجتمع الخليجي المنقسم على نفسه بين مواطن وغير مواطن، والمتراجع في علاقته مع اللغة العربية، وتصادمه مع قوى التسامح والتشدد الديني داخل المجتمع الخليجي. يضاف إلى كل ذلك طبيعة السياسات الخليجية المحصنة داخل النظام السياسي الأبوي والرعوي الذي يوجِد نمطاً خاصاً للحراك المجتمعي في تعامله مع واقع التحديث. فالخليج نظام يدار من الأعلى إلى الأدنى، وهو يتشكل يوماً بعد يوم كحلقة لدول مجلس التعاون التي تخطط باستمرار للمجتمع، وتحاول التفاعل معه بمنطق الأب والراعي. وقد يكون لهذا الواقع حسنات وسلبيات، لكن المؤثر الأكبر في ذلك هو تلك الخصوصية للمجتمع الخليجي في رحلة التحديث، وكيفية التعامل مع إشكالياته التي تتزايد في حدتها بين تيارات متناقضة داخل المجتمع، وقوى تحاول الضبط الفوقي لواقع يزداد تناقضاً يوماً بعد يوم على الأرض وبين الأفراد والمؤسسات العاكسة للمجتمع.

رؤية الشباب الخليجي لتأثير الحراك الاقتصادي المتسارع والتحديث في العادات والتقاليد

استفادت الباحثة من تجربة التدريس في جامعة خليجية (هي جامعة زايد في دولة الإمارات العربية المتحدة)، حيث العينة من الطلاب في معظمها (نحو 98 في المئة) من الفتيات الإماراتيات، إلى جانب عدد قليل من الشباب الذكور في البرنامج المسائي. ولا تزال أعداد الطلاب غير المواطنين من العرب والخليجيين متدنية جداً، ولا تتجاوز النصف في المئة. وكأستاذة لمادة "الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربية" طلبتُ خلال فصلين دراسيين متتاليين من الطالبات وجميعهن إماراتيات (ربيع 2011، وخريف 2012)، بالإضافة إلى صف الطلبة الذكور، وجميعهم إماراتيون،[59] (خريف 2012) أن يبحثوا في موضوع تأثير الحراك الاقتصادي السريع في العادات والتقاليد في دول الخليج، عبر صفحات التواصل الاجتماعي. قسّمتُ الطلبة إلى ست مجموعات، وكل مجموعة تمثل دولة خليجية، وطلبت منهم العمل على السؤال البحثي. وكانت منهجية العمل تنقسم إلى جزأين: الأول أن يجمعوا آراء من صفحات التواصل الاجتماعي، مثل "تويتر" و"فيسبوك" وغيرهما؛ والثاني أن يتحاوروا مع بعض النشطاء في تلك الصفحات حول الموضوع، ويجمعوا عينة من الآراء لكل دولة خليجية. وقد ذهب بعضهم أبعد من ذلك، بالتحدث إلى مسؤولين كقنصل دولة، أو

التواصل مع شخصيات معروفة عبر موقعي "تـويتر" أو "فيـسبوك"، وكـل ذلك كان جزءاً من نشاط دراسـي مقنن. تمّ تدريب الطلبة وفقاً لأخلاقيـات البحث العلمي؛ لحماية هوية المتحدث أو المتحدثة، كذلك ضمان نقل الكـلام كما هو، دون تحريف أو تغيير، سـواء في الـشكل أو المـضمون. ومـن خـلال المتابعات، تأكدتُ أن نسبة الالتزام بالإرشادات كانت مقبولة.

حصلتُ على مادة كبـيرة لمجموعـة مـن آراء الخليجيـين المتنوعـة. وعـلى الرغم من أن هذه المجموعة غير تمثيلية، فإنها تقدم فكرة عن خطـاب العـادات والتقاليد على الـصفحات الإلكترونيـة، وحـول آراء الـشباب في التغـيرات في منظومة القيم المجتمعية التي تحملها حركة التحديث السـريع لمجتمعـات عـلى مستوى عالٍ جداً من التقليد والمحافظة. وستعكس الفقـرات التاليـة قـراءة في الآراء التي رُصدت من خلال طلبة الفصلين الدراسيَّين 2011 و2012.

مجموعة طالبات 2011

تركتُ للطلبات حرية اختيار نقاط البحث في موضوع العادات والتقاليـد (المؤشـرات العامة)، بعد نقاش صفي حول التغيير الحديث وتأثيره في العادات والتقاليد. ومن أبرز خياراتهن كانت النقاط الآتية: اللغة، والملـبس، والطعـام، والعلاقات الأسـرية، والعلاقات بين الجنسين. واستأنستُ بخيـاراتهن الحـرة؛ إذ إن هـذه الأبعـاد هـي أوعيـة أساسـية في احتـضان العـادات والتقاليـد في المجتمعات عامة، والمجتمعات التقليدية خاصة.

ومن الملاحظ أن مجموعة الآراء الخاصة بالكويت والسعودية كانت الأكثر حزماً في انتقادها للتغيير، وأنها استخدمت العبارات الأكثر تشدداً، وكانت الأكثر قدرة على نقل الرفض للسلوكيات الجديدة. وفيما يلي عرض لنتائج تلك الآراء تبعاً للدول والموضوعات.

مملكة البحرين

أظهرت الآراء المجموعة من مملكة البحرين، أن الأخيرة تعد أقل دول الخليج اهتماماً بالموضوع، بسبب الانشغال بظروف أحداث "الربيع العربي" وتبعاتها عليها في تلك الفترة التي تزامنت مع الحراك السياسي في البحرين. وكان الناشطون والناشطات على الصفحات الإلكترونية يرفضون التحدث بشأنٍ "قليل الأهمية" مقارنة بالظروف السياسية والاجتماعية والخلافات والانشقاقات الكبيرة داخل المجتمع. وتمكنت الطالبات من جمع بعض الآراء من خلال العلاقات والمعارف والأقارب بعد جهد كبير. ومما نقلنه أن هناك اهتماماً كبيراً (قبل أحداث الربيع العربي) في البحرين بقضايا العادات والتقاليد وتأثيرات الحداثة فيها، أما الآن فالهمّ الأكبر هو الوطن، والخطر من عدم القدرة على إعادة بناء اللحمة المجتمعية. وتبيَّن من الحوارات حالة تذمر من ازدياد التغريب عموماً، مع الاعتراف بأهمية حالة التطور التي حدثت، وخاصة مع زيادة التعليم والتطور التقني وقدرات التواصل الاجتماعي. إلا أن أكثر النقد السلبي كان يوجه إلى العلاقات بين الشباب والبنات «الآن

يمكنك أن ترى مدارس وجامعات مختلطة (ضمن الحدود) ولكن يمكن للفتاة أن تتحدث مع زميلها في الجامعة دون حرج، وهذا الأمر لم يكن في ظل الظروف والعادات السابقة».

دولة الكويت

كان الشعور لدى المجموعة التي استُطلعت آراؤها من النشطاء على الصفحات الإلكترونية في الكويت، بأن الثقافة المحلية مهددة بشكل كبير سواء على مستوى اللغة، أو على مستوى السلوكيات والاحتفالات الاجتماعية والمؤثرات التكنولوجية. وكما قال أحدهم: «لقد غزت ألعاب الكمبيوتر أسواقنا وسيطرت على عقول شبابنا وفتياتنا وحملت إلينا عادات وثقافات بل عقائد مخالفة للإسلام. نحن اليوم بصدد ألعاب سيئة السمعة ابتُكرت للترفيه والمتعة وإثارة الذهن وتحولت بأيدي فاقدي الضمائر إلى إثارة الغرائز! تحتوي على جنس فاضح ونساء عاريات ودمويات وتشعل الرغبات، ويسمونها لعبة!». وبرأي المجموعة الكويتية أن المجتمع الكويتي أصبح «أقلية وسط أغلبية» من الوافدين بثقافاتهم ولغاتهم وعاداتهم التي أصبحت قادرة على التنافس مع العادات والتقاليد المحلية، حتى إن المجتمع المحلي يخاف أن تسود الثقافة الوافدة على الثقافة المحلية. كما برز خوفهم على اللغة العربية، وخاصة في ظل سياسات تعليمية تهدف إلى التحول من التعليم القائم على اللغة العربية إلى تعليم يهدف إلى ترسيخ اللغة الأجنبية وتعميق

دور المواطن في السوق. «يهدف بعضهم إلى التأكيد أن اللغة الأجنبية وخاصة الإنجليزية لتعزيز قدرة المواطن الكويتي على المنافسة في ظل سوق مفتوح لامتصاص كل الكفاءات، وخاصة في ظروف تراجع القطاع الحكومي في مجال الرواتب والترقيات الذي دفع بالشباب إلى القطاع الخاص، الذي لم يجدوا فيه ضالتهم من الرواتب المجزية و"البرستيج" الاجتماعي وغيره».

المملكة العربية السعودية

برغم أن المملكة العربية السعودية من أكثر دول الخليج محافظة على العادات والتقاليد بحكم التمسك بالمرجعية الدينية كأساس في شرعية الدولة، فإن الحوارات أظهرت نوعاً من القبول بتأثيرات الحداثة، ما دامت بعيدة عن التأثير في المعتقدات الدينية والثوابت العقائدية. فالمجتمع السعودي – كما جاءت الإجابات – يحتفظ بدينه ويمارسه وهو متمسك باللغة العربية والوطنية السعودية «ما زلنا نمارس ديننا ومتمسكين بلغتنا العربية ووطنيتنا»، و«الدين لم يتغير ولم يتأثر، ودولتنا محافظة جداً». وكان التشدد واضحاً في لهجة بعض الآراء «[يجب] زيادة التشدد في الدين خوفاً من التغييرات السلبية التي طرأت على الشباب قليلي الوازع الديني». وربطت بعض الآراء التدين في السعودية بشكل عكسي بالوضع الاقتصادي «كلما انتعش الاقتصاد في الدولة قل التشدد الديني في الأسر، وازداد في الأماكن العامة». وكان التمييز واضحاً في معتقدات راسخة مثل التفرقة في التعامل

مع القضايا التي تخص النساء «زاد التشدد على البنات خوفاً من الفتن»، و«لابد من أن تعرفوا ماذا سيفعل المجتمع السعودي في الفتيات عندما يقدن السيارات: خطف النساء، واغتصاب، وحوادث، وسوف تتدخل المباحث العامة وتزداد المشكلات». وبالرغم من هذه التفرقة فإن المثير للانتباه أن بعض الطالبات أكدن أنهن لاحظن تغيراً في معاملة الرجال للنساء، حيث أصبحوا أكثر احتراماً لزوجاتهم.

وكان وضع المرأة هو الأبرز بالنسبة إلى الآراء التي جُمعت من السعودية. فخروج المرأة للعمل هو من الموضوعات التي نالت الكثير من الاهتمام، وخاصة لجهة تأثير الظاهرة في الأسرة ورعاية الأبناء، وزيادة نسب البطالة بين الشباب السعودي من الذكور، نتيجة لتفوق المرأة في تحصيلها المعرفي والدراسي كما أكد بعضهم. وربطت بعض المقولات بين الانفتاح وتزايد معدل الجريمة ضمن فئة النساء في السعودية. وفي ردٍّ على مثل هذه الاتهامات، قالت إحدى المتحدثات «ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية قد يكون السبب في ارتفاع معدلات الجريمة عامة في السعودية، وليس بين السيدات فقط، وبالتالي فمن المجحف وغير العلمي أن تُتهم النساء بزيادة اتجاههن نحو الجريمة من دون مقارنة ذلك بالزيادة في معدل الجريمة عامة في الدولة». كذلك وُجهت انتقادات إلى تدخين السعوديات في غياب رقابة الأهل ودون علمهم. وبرزت قضايا المرأة السعودية وتأثرها بالحداثة كأكثر القضايا فوزاً بمساحة الجدل المجتمعي، نتيجة لطبيعة وضع المرأة في السعودية.

سلطنة عُمان

وصفت الطالبات سلطنة عُمان بأنها «أصلاً تاريخ متميز من مزيج ثقافات زنجبار، وبلوشستان، وعرب وغيرها، إلا أنها اليوم الأكثر تمسكاً بالعادات والأقل تأثراً بالحداثة في الخليج بشكل عام». وقُلن إن العُمانيين هم أقل الخليجيين خوفاً من الحداثة والتحديث. وقد اختلفت آراء العُمانيين التي جمعوها بين ملاحظة بعضهم أن العادات والتقاليد في عُمان لا تزال دون تغيير يذكر، أو أنها تغيرت كثيراً. وفي عبارة لأحدهم: «أفضّل ألا نركز على البقعة البسيطة المساحة التي يضيئها مصباح التطورات الاجتماعية العصرية بل على تلك المساحة القاتمة المهولة التي لا تزال على حالها. المجتمع لم يتغير (كثيراً على أقل تقدير)، فحال بنيته هي نفسها، وما زال الفرد مغيباً لأن هويته مرتبطة بالجماعة التي ينتمي إليها (أسرة، مذهب ديني، عرق)، وما زال المجتمع ذاته بالبنية البطركية القديمة نفسها التي احتفظت بنمط تربيتها التي تمنح الرجل-الأب السلطة المطلقة، وصولاً إلى قمة الهرم الاجتماعي».

بينما يرى آخرون أن كل شيء قد تغيّر في عُمان «سواء في الملابس أو المأكل أو العادات، حتى اللغة صار بعض الناس يفضل اللغة الأجنبية على اللغة العربية التي هي لغة القرآن. وهذا ينطبق على الرجال والنساء». وفي مقابل الرأي الذي يقول إنه لا مكانة للفردية في المجتمع العُماني اليوم، يرى آخر أن «أهم الجوانب السلبية هي في طغيان التفكير الفردي وتواري روح

الجماعة، وتغيّر هائل في المفاهيم. فالصديق الآن هو شخصية افتراضية في العالم الرقمي وليس إنساناً يقاسمك الهموم والأحزان ويؤثرك على نفسه. والصديق اليوم يمكن أن تستبدله كما تستبدل المواقع التي تتصفحها، وتنسى أمره تماماً بمجرد إقفال الإنترنت». وفي عُمان انقسمت الآراء حول تأثير الحداثة في الدِّين؛ إذ رأى بعضهم أن «التغيرات الحديثة أثّرت إيجابياً في الدِّين وانتشاره أكثر من ذي قبل»، بينما رأى آخر أن «العديد من الشابات تخلَّيْن عن الحجاب». وظهر خلاف شبيه في الآراء حول الأسرة، فهناك مَنْ رأى في التغيرات الحديثة «تفككاً في الأسرة، وعدم قدرة للوالدين على السيطرة على أبنائهم والأفكار الغربية التي تسيطر على عقولهم»، في حين قال آخر إن «الأسرة أصبحت منفتحة وأكثر تفهماً من السابق»، مؤكداً أن «الاحترام للأهل يعتمد على التربية الصحيحة. فقد أصبح هناك المزيد من المصادمات بين الجيل الجديد وكبار السن، لكن ذلك لا يمنع الاحترام».

دولة قطر

وفي دولة قطر أبرزت الآراء التي جُمعت التباين حول نسبة التغيير والتأثير في العادات والتقاليد؛ فبعضهم رأى تغييراً جذرياً، في حين عدَّه بعضهم الآخر شكلياً. فالعادات والتقاليد لا تزال قوية والعلاقات الأسرية لم تضعف، برغم تراجع دور الأسرة الممتدة التي كانت تقوي دور الأهل في تثبيت العادات والتقاليد لدى الأبناء والبنات. كما قدمت مجموعة الطالبات

الخاصة بدولة قطر حوارات عدة نُقلت من المتديات، وأخرى أجرينها أنفسهن مع شابات وشباب من قطر على الصفحات الإلكترونية حول التغييرات التي أصابت العادات والتقاليد. وكانت هناك آراء تنتقد العادات والتقاليد في دورها السلبي أحياناً، الذي يحد المرأة من التقدم في ميادين علمية وحياتية ومنها الإعلام، فوفق إحدى الدراسات «أن العادات والتقاليد تتصدر الأسباب التي تعوق عمل المرأة القطرية في المجال الإعلامي تبعاً لعينة شملت طالبات الجامعة والمرحلة الثانوية، وأن رفض الأهل والأقارب ونظرة المجتمع هي السبب».[60] وكان للتغيير وتأثيره في عادات المرأة وعلاقتها مع العالم الخارجي آراء متعددة، منها على سبيل المثال: «في الأماكن المختلطة أصبحت المرأة تتكلم وتخاطب رجلاً غريباً بدافع العمل، ولم يعد هناك خجل»، و«المرأة في الوقت الحالي تعمل ولها مثل حقوق الزوج، ويمكنها الآن أن تطلب الطلاق». وكان الانقسام واضحاً بين مَنْ يرى العادات والتقاليد القطرية ما زالت قوية، كقول أحدهم «ما زالت الروابط الأسرية كما كانت في السابق»، و«القطريون ما زالوا متمسكين بعاداتهم وتقاليدهم». ويرى بعضهم الآخر أن الحداثة جاءت على حساب الأسرة والتواصل الأسري «العلاقات الأسرية أصبحت ضعيفة، تفككت الأسرة، وكل شخص اليوم في ركن». وفي حوار أجري مع أحد المسؤولين القطريين قال «العادات التي يعرفها القطريون بدأت تتراجع شيئاً فشيئاً، وكثرة دخول الأجانب سبب تغير أفكارنا وعاداتنا، ومنها ملابس المرأة

القطرية، ومنها "السنع"* عند الرجال والنساء». وفي لقاء آخر جاء رد مغاير «لا دخل للأجنبي في الموضوع، ولا أرى في المجتمعات التجارية سبباً، ولا للتكنولوجيا مبرراً، ولا للتجنيس ذنباً. كان كل شيء موجوداً قبل عشرات السنين، وظل بعضهم محتفظاً بالعادات والتقاليد في تلك الأزمنة. وكل ما يحدث عبارة عن فكر ونهج حياة قد نتفق أو نختلف عليه».

دولة الإمارات العربية المتحدة

كانت مجموعة الطالبات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة الأقدر على التواصل وإجراء المقابلات من غيرها بحكم المكان، وكانت الآراء متعددة وحول الجوانب كافة. لكن ما ميّز الخطاب الإماراتي، كما القطري عموماً، هو الليونة وليس التشدد في العبارات المستخدمة. «في الحياة متغيرات كثيرة وعلى الشخص أن يتماشى مع هذه التغييرات، ولكن بشكل مدروس، وعلى كل جيل أن يتمسك بعادات منها القديمة ومنها ما هو جديد في الوقت الراهن. دخول عادات جديدة في نظري ظاهرة صحية ولكن بشرط ألا يكون تأثيرها سلبياً في الجيل». وفي عبارة أخرى «علينا أن نحافظ على عاداتنا الأصلية وتقاليدنا كمواطنين وكأجيال تعيش على الأرض نفسها، ولكن هذا لا يعني أن تكون الأجيال جامدة أمام هذه التغييرات الحياتية والمتغيرات

---

* يقصد بالسنع في مجتمعات الخليج الآداب والسلوكيات الحميدة المتوارثة من الأجداد، التي تشكل جزءاً من خصوصية المجتمع وهويته الثقافية. (المحرر)

الاقتصادية، ولكن بحدود المعقول». كما برز في الخطاب الإماراتي البُعد الاقتصادي وتأثيره في الحياة العامة والعادات والتقاليد. وكان واضحاً أن مقاومة الجيل الحالي للتغيير أصعب من ذي قبل. «في السابق كان تأثير التحول أقل، ولم ينتج عنه انفتاح كما هو الآن، وكان الجيل متمسكاً بعاداته وتقاليده أكثر ولم يتأثر كما هو في الوقت الحالي، وإن كان هناك تأثير فمن وجهة نظري هو تأثير إيجابي وليس تأثيراً سلبياً». وتذهب فتاة أخرى إلى تأكيد مدى التأثير الاقتصادي في العادات والتقاليد بقولها إن العائلات أخذت تجاري بعضها بعضاً في التغيير من أجل المحافظة على المظاهر والمكانة المجتمعية «بعض العائلات حتى المتمسكة بعاداتها وتقاليدها، كان لابد لها من أن تجاري هذه التحولات الاقتصادية من أجل المظاهر الاجتماعية».

وفي العموم كانت ملاحظات مجموعات الدول الست تؤكد عملية التأثير في العادات والتقاليد في بعض النواحي أكثر من غيرها. وكان العنوان الأول للتغيير هم الشباب وسلوكياتهم والعلاقات بين الجنسين. أما العنوان الآخر والأكثر حضوراً في دول الخليج كافة فكان الأسرة (أب وأم، وبنات وأولاد، وتنشئة) إضافة إلى الخدم والعمالة الأجنبية، حتى المأكل والمشرب؛ وكلها أبعاد تصبّ في الأسرة، وخاصة في مجتمع مبني على القبلية، حيث الأسرة هي أساس المجتمع ليس كتكوين مجتمعي فقط، بل بوصفها الأساس السياسي والاقتصادي والثقافي للمجتمع أيضاً. الأسرة هي

باختصار الحاضن والحامي للعادات والتقاليد، والتأثر والتأثير يحدث داخلها. وفيما يلي شرح لبعض ما ذكر حول تلك الأبعاد عموماً.

احتلت الأسرة المرتبة الأولى كأحد أبرز مؤسسات المجتمع الخليجي التي تعيش تحديات الحداثة والتغيير على المستويات كافة. وقد ركزت المشاركات على الأسرة بشكل مكثف، وعلى العلاقات بين الأفراد داخل الأسر، والفجوة بين الأجيال، وتزايد حالات الطلاق والتفكك الأسري، وفقدان اللُّحمة المجتمعية، خاصة مع زيادة مظاهر الاعتماد على الخدم الأجانب والتبعية لهم. فالأسرة في الخليج -على ما يبدو- هي أبرز العناصر التي تقع عليها تبعات الحداثة والتطور المتسارع. وأجمع كل من استُقصيت آراؤهم من دول الخليج كافة على نقد أوضاع الأسر في الخليج. ومن خلال الأسر تحدثوا عن التأثير في الأطفال والأم والأب والسلوكيات العامة وغيرها أيضاً. وكما ذكرنا سابقاً، كان ضعف اللغة العربية والهوية الوطنية من الأبعاد التي شملها التحليل بشكل عام. وفيما يلي نعرض لعينة من تلك الآراء، مختارة من دول الخليج كلها.

الأسرة في الخليج

تتمحور أبرز الانتقادات التي وجهت للأسرة حول الاهتمام بالبُعد المادي على حساب نمط العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة. ومما قيل «طالت التغييرات الاقتصادية بعض الأسس في التعامل الأسري ومضى [بمعنى

وَلِّى] احترام الكبير» (الكويت). وأصبح الهدف الرئيسي داخل الأسرة الخليجية هو تحسين مستوى المعيشة للأسرة وأفرادها. وهذا ما أدى إلى الانشغال الدائم في العمل دون الاهتمام بالتواصل المستمر والمباشر بين أفراد الأسرة «أصبحت مطالب الأبناء تتزايد كلما زاد مستوى دخل العائلة، وأصبحت تلبية المطالب أمراً مهماً للأبناء، وهذا ما يجعل سلوكياتهم مقيدة حسب رغباتهم الخاصة، ما يوجد جواً من المشاحنات في حالة رفض الوالدين تلبية هذه المطالب» (الإمارات).

تراجعت الأدوار التقليدية لأعضاء الأسرة، والجميع الآن يعمل ويسهم في تحسين مستوى المعيشة، من دون الاهتمام بالقيام بباقي الأدوار مثل التوجيه والرعاية. وتُركت مثل تلك الأدوار للمربيات الأجنبيات: «لقد أثّر انشغال الآباء والأمهات في أنماط عمل منهكة تستغرق أوقاتاً أطول، وتجعل ساعات جلوس الأبناء مع الخدم أو من دون الوالدين أطول» (الإمارات)، كما أن «اهتمام الوالدين بمصدر الدخل وامتداد ساعات العمل لأكثر من ثماني ساعات وضعف الوازع الديني ينتج عنه فقد صلة الرحم» (الإمارات). كما تواجه الأسرة تحدياً في ازدواجية الهوية والثقافة لدى أطفالها، فهم يتحدثون أكثر من لغة، ويتعاملون مع عدد من الثقافات المختلفة التي ينهلون منها الجيد والسيىء على السواء «لم تضعف العلاقات الأسرية لكنها صنعت ثقافة مزدوجة للأطفال، فهم يتحدثون لغات مختلفة» (السعودية).

ونبهت بعض الإجابات إلى حدوث مؤثرات إيجابية، كالمزيد من التعاون بين أفراد الأسرة «أصبحت الأسرة متعاونة ومتفاهمة ومترابطة أكثر. في حال انشغال الوالدين في العمل يتعاون الأبناء في المهام المنزلية والدراسية» (السعودية). كما لوحظ أن أفراد الأسرة أصبحوا أكثر فردانية وذاتية «الشق السلبي لمؤثرات الحداثة في الأسرة هو في تضخم الفردية على حساب الأسرة، وتراجع التواصل المباشر» (الإمارات).

وتطرق بعضهم إلى تأثير التوجه المادي الجديد للأسرة في التربية ورعاية الأبناء، ما أدى إلى بروز مظاهر سلوكية غير متوائمة مع المجتمع ومرفوضة في أحيان كثيرة، مثل جنوح الأحداث والجريمة، نتيجة لغياب الدور التوجيهي الصحيح للأسرة «أحدثت [النزعة المادية الجديدة للأسرة] فجوة في التواصل بين الآباء والأبناء، وخاصة لجهة لغة الحوار، وأحدثت نقصاً في أسس التربية السليمة القائمة على المعايشة اليومية وتلبية الحاجات النفسية، إذ يكتفي الآباء بالتركيز على تلبية الحاجات المادية لأفراد الأسرة. كما أدت إلى تدهور قيمي في مجال احترام الوالدين والمعلم، والتمرد على المؤسسة الأسرية من خلال مخالفة قوانينها المتعارف عليها» (الإمارات). وتحدث بعضهم عن مشكلات العنف في الأسر «غدت العلاقة القائمة بين أفراد الأسرة مرتبطة بالجانب المادي أكثر من ارتباطها بالجوانب التربوية، كذلك برز العنف الأسري وغياب العديد من المفاهيم، وبروز سلوكيات سلبية أسهمت في غرس معتقدات مغلوطة عن التربية» (قطر).

وكان للأزمة الاقتصادية في دبي وتأثيرها في الأسرة دور في ملاحظات بعضهم؛ إذ رأوا أن الأزمة أسهمت في تعميق الفروقات الطبقية بين الأطفال في المدارس، ما أدى إلى التناحر والتعامل الاستعلائي من بعضهم تجاه الآخر، وهذا يعيق تطور البنى المجتمعية المتلاحمة «فنتيجة للأزمة المالية التي عصفت بالعالم، تراجعت القدرات المالية للكثير من الأسر وتراجعت قدرتها على توفير الدعم المالي للأبناء والاحتياجات بشكل دائم، فقد أثّرت تلك الفروقات الطبقية بين الأطفال في سلوكيات بعضهم واستهزاء أبناء الطبقة العليا من الطبقة المتوسطة والمتدنية، وذلك يؤثر في نفسية الأبناء. فنلاحظ الشجار الذي يحدث بين الأبناء والآباء وأحياناً التطاول عليهم. كما نلاحظ العنف ورفع الصوت على الوالدين، وعدم الاحترام والعناد، والسرقة والتسول والشتائم والهروب من المدرسة وعدم الاستقرار العائلي. والأبناء من الطبقة العليا يعتمدون على التدليل، وذلك يضعف قدرات الطفل على تحمّل المسؤولية» (الإمارات).

كما رأى بعضهم أن أسلوب التربية ذاته في المنزل قد تغيّر بشكل كبير، متأثراً بالأساليب الحديثة. فجيل الشباب اليوم غير قادر على توجيه اهتماماته، وعلى تأسيس هويته، ويسهل عليه الانجراف نحو كل ما يراه مُشبعاً لبعض اهتماماته. ونبهت بعض الآراء إلى أن بعض «الأمهات يتركن بناتهن دون توجيه، وتكون البنت ضحية لمشكلات مجتمعية لا تعرف التعامل معها، وتصبح صديقاتها مصدر خبراتها الوحيد» (الكويت). ولاحظ أحدهم

كيف أن صفحات التواصل الاجتماعي أصبحت مخرجاً، وخاصة للفتيات، لشكل من الحرية في التواصل ولو الكلامي مع الجنس الآخر «من غرائب المجتمع الكويتي أنه يُجيز للبنت الدردشة مع الولد من خلال شبكة النِّت، وأن تُريه صورها، وتكشف له عن اسمها ومكان عملها، لكن خارج نطاق الشبكة يعتبر هذا العمل عيباً» (الكويت).

التأثير في الملبس

كانت الملاحظة الأساسية في التأثير في الملبس أنها تصيب شريحة الشباب أكثر من أي شريحة اجتماعية أخرى. فالعادات والتقاليد الخاصة في اللباس لا تزال تحكم من هم أكبر سناً، فالأكبر سناً هم القائمون على احترام العادات والتقاليد اعترافاً منهم بأن هذه العادات والتقاليد، سواء في اللباس أو في غيره، هي جزء مهم من تشكيل الهوية الشخصية على مستوى الفرد، وكذلك تشكيل الهوية والنسق الذاتي على مستوى المجتمع، وتمثل عنصراً من عناصر انفراد المجتمع بشخصيته التي تميزه وتفرقه عن المجتمعات الأخرى. وبرأي العينات المستطلعة آراؤها أن الشباب عموماً أصبح رافضاً للانصياع للتقاليد حتى في شكلها الظاهري، من خلال الالتزام باللباس التقليدي. وأصبح الكثير منهم يرتدي اللباس التقليدي في المناسبات العامة أو في المناسبات الخاصة التي تستلزم هذا النوع من اللباس، مثل الأعراس والأعياد وغيرها، لدرجة أن العاملين في مجال تصميم اللباس التقليدي

أصبحوا يشكون قلة زوارهم الشباب، على حسب رأي بعضهم في العينة «من يرصد سلوكيات الشباب الكويتي، وخصوصاً في الألفية الجديدة، يلاحظ بلا ريب انسلاخ بعض الشباب عن الهوية التي كانت تميزهم، وأول مظاهر البعد عن التراث المفعم بالأصالة، عدم ارتداء الزي الشعبي، المتعارف عليه، الدشداشة والغترة». وتقول بعض العينات الأخرى: «إن اندثار الزي الشعبي بين الشباب يرجع إلى انتشار المدنيّة، والسفر إلى الخارج، إضافة إلى التكنولوجيا، وكثرة الأجناس الموجودة داخل الخليج، ما ينعكس عليهم نتيجة اكتسابهم ثقافات مختلفة» (الإمارات)، أو «الكثير من الشباب الكويتي حتى بعض الرجال يستبدلون اللباس التقليدي بالبنطلون و"التي- شيرت"» (الكويت).

اللغة والهوية

أجمعت الإجابات على وجود تأثير واضح وصريح للتغيرات الحداثية في اللغة والهوية. وربط بعضهم بين التحدث باللغة العربية والتخلف، مقارنة بالتحدث باللغة الإنجليزية والتطور والتمدن «العلاقات الاقتصادية بالدول الأجنبية أدت إلى إدخال بعض المفردات الأجنبية والتحدث بها، ما يضعف الاعتزاز باللغة العربية والهوية الوطنية اعتقاداً من بعضهم أن هذا دليل على التطور والتحضر» (الكويت). وفي الإمارات يأخذ طابع تراجع دور اللغة العربية أبعاداً عدة، ومنها انتشار العديد من اللغات الأجنبية، وليس اللغة

الإنجليزية فقط، «التطور السريع لعب دوراً في طمس اللغة العربية. سابقاً كانت اللغة الإنجليزية ربما وحدها اللغة الأجنبية السائدة. أما الآن فقد ظهرت الصينية والكورية والروسية. وذلك لازدهار تجارتهم في الدولة ومراكز التسوق الخاصة بهم. أما بالنسبة إلى الهوية، فإننا نشاهد الأعداد الهائلة من الجنسيات المختلفة التي تؤثر في الهوية الوطنية نظراً إلى قلة السكان الأصليين» (الإمارات).

وأطلق بعضهم على مرحلة أزمة الهوية وتحوّل المواطنين إلى "أقلية في بلادهم" اسم "مرحلة الغفلة"، «النواحي السلبية للتطور الحداثي السريع لا أصفها بأنها سلبية بقدر ما هي غفلة، إذ إننا عندما نسعى إلى التطور ونتطلع إلى القمة قد يكون ذلك على حساب اللغة والهوية من خلال جلب العمالة الوافدة التي لا تجيد غير اللغة الإنجليزية ما يجعلنا نتحدث معهم بلغتهم وننسى لغتنا» (الإمارات).

ويرى آخرون أن الانفتاح الخليجي على الثقافات المختلفة أدى إلى تقديم نموذج خليجي متميز للعالم كله. وأصبح الخليج تجربة يُحتذى بها كنموذج، وبالتالي يحظى الخليج باحترام الآخرين، «لا تعارض بين التطور الاقتصادي واللغة والهوية. كثير من الأمم المنفتحة والمتطورة لم تفقد هويتها أو تذوب بالرغم من الانفتاح، شرط أن تبذل جهدها في صون الهوية» (الإمارات). ومن ناحية أخرى، رفض بعضهم تأثير التغييرات الاقتصادية

في اللغة والهوية في الإمارات، وأكدوا أن «هناك الكثير من الدول التي لم تتعرض إلى هذا الطمس للهوية بالرغم من التغييرات السريعة التي تعرضت لها، وبالتالي فالأمر ليس نتيجة حتمية بل هو أمر نسبي، ومثال على هذه الدول ألمانيا واليابان» (الإمارات). وشدد بعضهم أيضاً على أن «اللغة العربية تُعدُّ من أهم ما يميز الهوية الإماراتية، ولكن أصبح الكثيرون يتحدثون باللغتين العربية والإنجليزية في وقت واحد،[61] وأدى ذلك إلى تشويه رمز من رموز هويتنا». و«أصبحت احتفالات الإمارات في المهرجانات لا تركز، كما في السابق، على رموز الهوية الإماراتية كاليولة، واختلفت عروض الاحتفالات كثيراً وكأننا في دولة أجنبية» (الإمارات).

وفي الإمارات برز رأي ناقد لانتشار الديانات الأخرى غير الإسلام أيضاً، ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن هذا الأمر قد يكون له تأثير سلبي في المجتمع، وإن لم يكن له أي تأثير في الدين الإسلامي نفسه. «أثّرت الحداثة في المعتقد الديني من خلال انتشار الديانات الأخرى في دول الخليج، بسبب الانفتاح والتسامح، وبحيث تبنى معابد لهذه الديانات، ولكن الإسلام لم يتأثر بهذا الأمر» (الإمارات).

دور الدولة

لم يغب دور الدولة في مثل تلك التغيرات لدى بعضهم؛ إذ رأوا أن الفرد ليس المسؤول الوحيد عن حماية العادات والتقاليد، وإنما هناك دور أهم

للدولة في حماية عادات المجتمع وتقاليده. وفي شأن حماية العادات والتقليد برز خلط في المفاهيم بين دور الدولة ودور المجتمع، وكأن الأخير ينتظر من الدولة أن تحدد له ما يمكن قبوله من عدمه. وربما يكون هذا مؤشراً إلى أن الدولة الحديثة في الخليج العربي، ونتيجة لسياسات الرفاه والاقتصاد الريعي، أفرزت مجتمعاً تابعاً وغير قادر على الحفاظ على هويته من خلال تحديد ما هو مقبول اجتماعياً وما هو غير مقبول في التعامل مع التيارات الحديثة، «يجب على الدولة التمسك بعاداتها وتقاليدها الأصلية، للابتعاد عن مشكلات العصر» (السعودية).

تحليل آراء مجموعة عام 2012

بالرغم من اختلاف صياغة الأسئلة في هذه البحوث عن أسئلة مجموعة طلبة الفصل الدراسي (خريف 2011)، فإن مجملها يدور حول الإطار نفسه. ففي المجموعة الجديدة تعددت الرؤى حول **المجالات الأكثر تأثراً بتيارات** الحداثة، وكان أبرزها – كما في المجموعة السابقة – يدور حول الأنماط الحياتية، واللغة والثقافة، والأسرة، والموقف من التغيير عموماً. وفيما يلي عرض لمجمل تلك الآراء كعينة تضيف المزيد من الإيضاحات لما سبق.

نمط المعيشة

أكدت معظم الإجابات أن هناك تغييراً واضحاً وملحوظاً على مظاهر الحياة العامة التي يعيشها المواطن الخليجي، بدءاً من المأكل والمشرب، إلى

نمط الحياة وأسلوب المعيشة. ورأوا تغييرات كثيرة في العادات والتقاليد في الخليج، بسبب الانفتاح على كل ما هو حديث في المأكل والمشرب ووسائل الاتصالات، التي غيّرت نمط المعيشة. ومرة أخرى أكدت الإجابات أن الشباب هم الأكثر تأثراً نتيجة لانجذابهم لكل جديد،[62] «اللبس والمأكولات تتأثر [بالحداثة] أكثر من غيرها، لأن الكثير لا يرى فيها ضرراً على هويتنا كاللغة والحياة الأسرية والاجتماعية، والسلع الغربية متوافرة للجميع لذلك الشباب ينبهر لأنه مولع بما هو جديد وغريب» (الكويت).

وعلى الرغم من اقتناع بعض الشباب أن التغيير في المظهر، من المأكل والمشرب ونمط الحياة الجديد، ليس فيه مساس بالهوية وبالانتماء إلى الخليج، فإن بعضهم الآخر يرى عكس ذلك تماماً، ويعتبر أن اتباع موضات الغرب هو تغريب. فالشباب الخليجي يعتمد على ما هو سائد في الغرب، ليحدد ما يلبس أو يأكل ويشرب، وهذا في رأي الكثيرين يزيد تبعية الشعوب والمجتمعات من خلال التأثير في عقول شبابها «اللباس والمأكولات ومن سلع تجارية، والكثير يظن أنها لا تغيّر هوية المجتمع لكن على العكس.. تدريجياً يصبح المجتمع تابعاً إلى ما هو دارج في الدول الغربية كالموضة مثلاً» (الكويت).

ولأن الشباب هم المستقبل، فهم مولعون بكل تغيير؛ فبعضهم يرى الإيجابية في التغيير بحد ذاته مهما كان اتجاه هذا التغيير أو مظاهره. وبالتالي يصر الكثيرون على أن التغيير هو في الأمور المادية الظاهرية فقط، وليس في

العلاقات الاجتماعية أو العلاقات الأسرية. فالتغيير لا يمس السلوكيات الشخصية، وهو الأمر الذي ينكره الكثيرون ممن يرون أن هذا التغيير لا يمس جوهر السلوكيات الاجتماعية والشخصية، «التغيير يحدث على المستوى المادي والشكلي في الثياب والطعام، أما العادات والتقاليد فلا تزال على ما هي» (الإمارات).

وبالرغم من توجه الكثيرين إلى التغيير في نمط الطعام والشراب، فإن بعضهم يرى أن الأمر ليس له جوانب سلبية فقط، بل له جوانب إيجابية أيضاً، «الشباب توجه إلى الطعام السريع، ولكن بعضهم الآخر قد استفاد من الثقافات المتعددة من خلال التعرف إلى الأكل والطعام الصحي الذي لم يكن معروفاً من قبل، وبالتالي فالأمر لا يعد سلبياً محضاً، وإنما له عدد من الجوانب الإيجابية»، وإن كان بعضهم الآخر لا يجد في الطعام الدخيل على ثقافة الشعوب الخليجية إلا الطعام غير المفيد، ويعتقد أنه أصبح من الصعب إيجاد مطاعم تقدم الأكل الخليجي بشكل خاص، «أبحث عن مطعم إماراتي أو خليجي فلا أجد" (الإمارات).

الثقافة واللغة والتعليم

هناك إجماع بين إجابات أسئلة مجموعة عام 2012، على أن الثقافة والتعليم واللغة هي من أكثر المجالات التي تأثرت بالتطور السريع، حيث تناولت معظم الإجابات تأثر اللغة العربية سلبياً نتيجة للاهتمام المتزايد باللغة

الإنجليزية، التي يعدها بعضهم لغة العولمة والتطور. ورأى آخرون أن تيارات التحديث قد أثّرت في أسلوب التفكير والسلوكيات التي يتبعها المواطن في الخليج؛ فهو يأكل ويشرب مثل الغرب، ويلبس ويتعلم مثل الغرب، وبالتالي فإن نمط تفكيره سوف يشبه الغرب قريباً. نتيجة لذلك فَقَد الخليج قدرته على الإسهام من خلال ثقافاته وعاداته وتقاليده، وأصبح كل شيء في الخليج كأنه جزء من الغرب، وفقدت المجتمعات الخليجية لمستها التقليدية في الشوارع وطرق البناء وغيرها من مظاهر الحياة اليومية، كما يأتي في الآراء التالية: «الطريقة التي يفكرون ويتصرفون بها، هي غربية» (عُمان)؛ و«من التأثيرات السلبية فقدان لمسة المجتمع الخاصة به، فالشوارع على سبيل المثال كلها تبدو شبيهة، نتيجة لانتشار محلات ماكدونالدز وستاربكس والمتاجر الكبرى في كل ناصية فيها» (الكويت).

قضايا الأسرة

كما في مجموعة عام 2011، استحوذت قضايا الأسرة على حيز مهم من الإجابات. وعلى الرغم من عدم القدرة على التعميم من خلال الآراء التالية، فإن المجموعة السعودية في الفصل الدراسي التالي أظهرت مرة أخرى نوعاً من القلق حول التأثير في قضايا المرأة؛ ما يشي بالانطباع أن المجتمع السعودي لديه قلق من تأثير التيارات الحديثة على أوضاع المرأة السعودية، ويخشى التغيير في الأعراف المجتمعية التي استقر عليها، «ما زال المجتمع السعودي غير مهيّأ لإعطاء المرأة الكثير من الحقوق» (السعودية).

وحول التأثيرات في العلاقات الأسرية، أكدت الإجابات في هذا السياق أن العلاقات الأسرية قد تأثرت كثيراً، وخاصة أن الأسرة أصبحت أكثر انشغالاً. كما رأوا أن تحسين مستوى معيشة الأسرة أسهم في انفصال الأسر النووية عن الأسر الممتدة، حيث أصبحت العلاقات سطحية لا تتعدى الزيارات الرسمية، والاتصال من خلال الوسائل الحديثة. ولكن المثير للانتباه هو إجماع الإجابات على أن التغييرات الحداثية السريعة قد حملت الأسرة الخليجية، والعديد من الآباء، على تلبية احتياجات أعضائها المادية لدرجة أصبحت متطلبات الأبناء لا تنتهي، والآباء غير قادرين على الوفاء بها دائماً، «أصبحت العلاقات الأسرية أكثر عرضة لفتح نقاشات مختلفة تتعلق بهذا الموضوع، وقد يؤدي هذا الشيء إلى انعدام الاحترام بين أفراد الأسرة، حيث يمكن للأبناء أن يتطاولوا على آبائهم إذا لم يُحضروا لهم ما يريدون. ومن الممكن أن تنتشر صفة العناد بين أفراد الأسرة أيضاً وذلك لن يؤدي إلا إلى نتائج سلبية» (الكويت)، و«تأثرت علاقة الأبناء بالآباء وباتوا متحررين أكثر في ظل هذا الانفتاح وانشغال الآباء» (الإمارات).

ومن الأمور المثيرة للانتباه أن بعضهم أشار إلى العديد من المشكلات الزوجية التي نتجت عن مظاهر التطور التكنولوجي، حيث أصبح مجالاً للانفتاح على العالم الآخر الذي وجد فيه بعضهم طريقة للخروج من نطاق الأسرة، «أصبحت العلاقات الزوجية أكثر جهراً، وصار الجميع يعرف ما بين الزوجين وذلك عن طريق سرد القصص في الإنترنت والأجهزة الذكية» (الكويت).

العادات والتقاليد، والموقف من التغيير عموماً

ومن خلال السؤال العام حول القبول أو الرفض بتأثير الحداثة في العادات والتقاليد، وقبول التغيير من عدمه، فقد انقسمت الآراء كالتالي: رأت فئة أن تحولات الحداثة متمثلة في عدم رغبة الشباب في اتباع العادات والتقاليد، وأنه لا يفترض فرضها كقدسية نتيجة لاقتناع بعض الشباب بأن العادات والتقاليد السائدة لم تعد ملائمة ومناسبة لهم، «تأثير التحول على العادات والتقاليد في الإمارات هو تأثير إيجابي، فلم يعد أحد يخاف من إعادة تقييم بعض العادات ليرى إنْ كانت تناسبه أو لا، حيث فقدت العادات قدسيتها» (الإمارات).

من ناحية أخرى أثّرت وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في العادات والتقاليد، حيث اختفت كثير من السلوكيات التي كانت تعتمد على الاتصال المباشر بين الأفراد؛ مثل الزيارات العائلية والدعم المجتمعي، "العادات والتقاليد هي الأكثر تأثراً، حيث لوحظ انتشار عادات جديدة واختفاء تقاليد قديمة، فأصبح الإنسان يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة في تكوين علاقات اجتماعية جديدة، واختفاء بعضها مثل ظاهرة الأسرة الممتدة التي بدأت تختفي من المجتمع، حيث كان البيت الواحد والمناسبة الواحدة تجمع الأب مع الأم والبنات وأحياناً الأحفاد» (الكويت).

ورأى آخرون أن التغيير أمر مسلَّم به، لأن الجميع يرغب في التغيير وتحقيق الأفضل للمجتمعات الخليجية، وبالتالي لابد من مسايرة هذه التغييرات، لأنها السبيل لتحقيق الأفضل وتحقيق مكانة للخليج في عالم متنافس ومتغير. وأكدت ثلث الإجابات من داخل سلطنة عُمان قبول التغيير، حيث تمثل الاستجابة لهذه التغييرات مظهراً من مظاهر التمدن والفكر المتفتح، «الجميع يطمح إلى التغيير للأفضل ولذلك لا توجد الممانعة الكبيرة لهذه التغييرات». ومن الإمارات جاءت تعليقات متشابهة، «وعموماً، قبِل المجتمع الإماراتي التغيير من خلال تحسين أسلوب حياته، وتحسين التعليم».

وتُظهر بعض الإجابات الأخرى وجود ممانعة واضحة من المجتمعات الخليجية لتأثيرات الحداثة والتطور، إلا أن الأمر يختلف من دولة إلى أخرى. كذلك تختلف الممانعة بين جيل وآخر، أو بين انتماء وآخر. فالشباب الأكثر تديناً قال: «[هناك] ممانعة عن طريق الإعلام وعلماء الدين، وذلك بإلقاء الدروس والمواعظ في المراكز التجارية التي تستقطب عدداً كبيراً من الشباب» (الكويت)، و«نعم هناك ممانعة من خلال بعض المجموعات الإسلامية التي تقاوم هذه التغييرات أيضاً، وبعض المجموعات التي تحافظ على تاريخ المجتمع من خلال البرامج المتنوعة والمسابقات التي تهدف إلى التذكير بماضينا أيضاً» (البحرين).

وتَظهر المقاومة للحداثة برأيهم لدى الكبار في السن عموماً، ولدى جيل الآباء الذين يقومون بتوجيه الأبناء من خلال أسلوب لا يقتنع به الشباب،

الذين أصبحوا أكثر قدرة على النقاش مع مَن يكبرهم سناً بالحجة والمنطق. ومن الملاحظ أن الأساليب التقليدية المتبعة مع الشباب، وخاصة ممن يُعتبرون أنهم ضحية لتيارات التغيير المرفوضة مجتمعياً، فقدت مصداقيتها، نتيجة لقدرة هؤلاء الشباب على التعلم السريع، والقدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة؛ ما يجعلهم أكثر ثقة بأنفسهم، وأقل ثقة بصحة رأي آبائهم ورجاحة تفكيرهم، «يحاول الجيل الواعي من الآباء توجيه الأبناء في زمن يتطلب ذكاءً في محاورة مَنْ اتخذ قراراً خطأ. بعضهم ينجح والكثير يفشل» (البحرين).

نقاش للآراء والمقابلات

ما يتضح بشكل عام من خلال آراء الشباب التي جُمعت من شبكات التواصل الاجتماعي هو الانقسام الواضح في الانتماءات الفكرية، وتعددية النظرة إلى الحداثة في الخليج. وكما ورد سابقاً، فإن لغة الحوار كانت أكثر تشدداً ومحافظة في بعض الدول كالكويت والسعودية من دول الخليج الأخرى. وعلى الرغم من وجود الآراء المتدينة في إجابات الشرائح الخليجية عامة، فإن مفردات الخطاب وروحه العامة تظهر التعددية ووعياً لإشكالية الحداثة التي يعيشها الخليج اليوم. كذلك برز التوجه الاقتصادي والتبرير للحداثة من منطلق اقتصادي في بعض الدول أكثر من غيرها، كالإمارات مثلاً. كما قدم النموذج الإماراتي رؤية للحداثة هي أقرب إلى التوجه الخليجي الرسمي، الذي يحاول أن يقدم الخليج كنموذج للعالم أجمع. وفي السياق

نفسه، تقول ريم الهاشمي، وزيرة دولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي أصغر وزيرة في العالم، الآتي: «تأسست دولة الإمارات على مبادئ "المواطنة العالمية"، وهذا ما سرّع في عملية نموها بوصفها الدولة العربية الأكثر اندماجاً في المجتمع العالمي».[63] ولا يمكن لمثل هذا القول أن يخرج عن وزيرة خليجية، لو كان مثل هذا التوجه غير موجود في الخليج، أو في دولة الإمارات السبّاقة في عملية الاندماج في السوق العالمية. ولهذا ربما يبدو الوعي الشبابي للخليج كنموذج عالمي وحداثي هو الأكثر وضوحاً وسط الشباب في الإمارات.[64] هذا مع العلم أن فكرة رفض الحداثة من منطلق كونها عملية تغريب، وأنها تعمّق التأثير الغربي في المجتمعات الخليجية وخاصة من خلال الأعداد المتزايدة للأجانب، كانت بارزة في معظم دول الخليج. كذلك كان هناك شبه إجماع بين جميع المشاركين حول نقد ضعف الهوية واللغة العربية، برغم الاختلاف في مستوى حدة النقد بين المجموعات المختلفة. وكانت اللهجة الأقل حدة في عُمان، حيث كانت هناك مطالبة واضحة للتحديث ونقد أشد للعادات والتقاليد والتشدد فيها.

وعلى الرغم من عدم شمولية وتمثيلية العينة، فإن الآراء المقدمة تطرح مادة غنية ومتنوعة. كما تحتاج العناوين والآراء المقدمة إلى المزيد من الدراسة الكمية والكيفية. ويمكن لكل عنوان من العناوين المطروحة أن يشكّل دراسة بحد ذاته، وخاصة عندما يتعلق الموضوع بالأسرة على سبيل المثال. فالجميع وضع الأسرة في مكانة متميزة من علاقتها بالعادات والتقاليد،

وحمايتها لها، وإعادة إنتاجها، أو إضعافها. والأسرة بحد ذاتها متعددة البنى والأبعاد كما رأينا، وفيها العديد من الأشخاص والأفراد والأدوار المجتمعية، وعليها تُبنى تبعات مجتمعية عديدة وخاصة في دول الخليج.

وبعبارة أخرى يظهر موضوع الحداثة وتأثيرها في العادات والتقاليد، وخاصة في دول الخليج، كواحد من أبرز التحديات المجتمعية التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتعمق، إنْ على المستوى النظري لخصوصية الخليج وقضايا الحداثة، أو من خلال منظومة خطاب العادات والتقاليد وكيفية انعكاسه على الشرائح والمؤسسات المجتمعية المتعددة لدول الخليج.

وما لفت نظري كمراقبة هو حماسة الطلبة لنمط البحث والتواصل عبر الصفحات الإلكترونية، وحماستهم لموضوع يمسهم مباشرة، وخاصة عندما جاء الحديث عن اللباس والطعام والعلاقات. كما أخذ النقاش الصفي منحىً آخر بين الطلبة أنفسهم، حيث لاحظت الانقسامات والتحيز لبعض الآراء وبعض الدول الخليجية دون غيرها. وكان الجميع يشارك، وكثيراً ما قدموا تجاربهم وآراءهم الشخصية في بعض الموضوعات. وكان واضحاً أحياناً طريقة تمييزهم بين الآراء المستقاة من المقابلات وآرائهم الشخصية.

ومن نماذج النقاشات الصفية قول أحدهم: «صحيح نحن نتحدث اللغة الإنجليزية لكننا ما زلنا نرتدي الكندورة [زي الرجل الإماراتي]، الكندورة هي بمنزلة حماية لهويتنا، تميزنا»، وعندما سأله طالب آخر، وماذا

تشعر عندما يرتدي الكندورة، أو العباية والشيلة العديد من الأجانب، ألا يضعف ذلك لباسنا ويمكن أن يؤدي إلى أن يأخذوه عنا؟ رد بقوله: «لا على العكس. لو لبس الأجنبي لباسنا فهذا سيقوي منه (اللباس). كما لو لبست أمريكية الساري الهندي، هذا يعزز الهوية الهندية ولا يضعفها»، فأجابه آخر: «ولكن الهنود لا يعانون كونهم أقلية في بلادهم؟» فرد الطالب قائلاً: «هذا يعني أننا نحتاج إلى سياسات تجنيس جديدة لحل هذه المعضلة، وليس الخوف على عاداتنا من الآخر لو استخدمها، المهم أن نحافظ عليها نحن، وبالتالي سوف تكون بخير». ومن الملاحظات التي أبداها أحد الطلبة عن العادات والتقاليد في السعودية، قوله: «السعوديون منقسمون على أنفسهم وكأنه لا توجد منطقة وسطية أو "سنترال سكوير" فيها». وفي النقاش وسط صفوف الطالبات برز الربط القوي بين العادات والتقاليد والوازع الديني، كقول إحداهن: «لو ضعف الالتزام الديني، لضعفت [العادات والتقاليد]». وقد سمعتُ هذه المقولة كثيراً عندما أسأل، وبشكل عام، عن ماهية الهوية الوطنية في الخليج، وكيفية تعريفها. فيكون الجواب الجاهز دوماً هو الدين الإسلامي واللغة العربية. ولأن اللغة العربية تتراجع لذلك يبرز الدين وكأنه الحامي الأوحد لهذا الانتماء. وكثيراً ما أسأل الأمهات الإماراتيات السؤال نفسه، فتكون الإجابة في معظم الأوقات أنهن يلجأن إلى الوازع الديني من أجل حماية الأبناء والبنات من الانحراف والانجراف خلف مظاهر غير مقبولة مجتمعياً. وبهذا المعنى يظهر التناقض

الواضح بين الحداثة كمشروع وطني واقتصادي، والعادات والتقاليد وكيفية الربط الفكري للنمط الخليجي في علاقته مع مثل تلك المعضلة. وفيما يلي خلاصة للنقاش، واستنتاجات للمزيد من المتابعة.

أسئلة واستنتاجات

من خلال ما سبق، ومن خلال الآراء التي جُمعت، كيف يمكن أن نصنّف دول الخليج لجهة الحداثة؟ هل تعتبر تجربة الدول الخليجية أقرب إلى الحداثة أم التحديث؟ أي هل الحداثة في الخليج عبارة عن ثورات فكرية وبنيوية من الداخل، كما جاء في النموذج الغربي؟ أم إنها أقرب إلى المشروعات المطبقة على المجتمعات المحلية، كما رآها هابرماس في نقده لفيبر؟ وهل تجارب دول الخليج الحداثية "إبداع" أم إنها "اتباع" حسب جابر عصفور؟ وهل هي "عقل أم نقل" عن الحداثة أم عن ما بعد الحداثة؟ أم إنها أقرب إلى نموذج آخر مختلف وهجين؟ وهل يمكن للحداثة في الخليج أن تقدم نموذجاً للعالم كما رآها بعض من شباب دول الخليج وشاباته وتحديداً الإمارات؟ وكيف نقرأ الآراء المقدمة حول الحداثة والعادات والتقاليد من هذا المنظور؟

يقول عبدالغني عماد «إن أهم ما في التحديث والحداثة[65] عداؤها البغيض لكل ما هو تقليدي، فهذا العداء هو المحرك الدائم لها».[66] وفي هذا

الإطار يقدم بعض المؤشــرات للحداثة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والفردية (المرتبطة بشخصية الفرد). ولو حاولنا النظر مـن خـلال هذه المؤشــرات [67] للآراء المقدمة من الطلبة، فهل ستضيف تلك المؤشـــرات الكثير لدى قراءة الآراء الشبابية المقدمة؟

أ. لا تعكس الآراء المقدمة نظرة عقل حـداثي يقـدم نموذجاً فكريـاً ثوريـاً بالمعنى الحداثي، يسعى إلى إحداث ثوره فكرية في الواقع وفي «الآخـر». [68] وعلى العكس من ذلك، كانت الآراء المقدمة أكثرها يعكس التخوف مـن الحداثة أكثر من استخدامها كوسيلة للتطور والتقدم. فمن يخاف الـشـيء لا يمكنه أن يبدعه أو يبدع من خلاله. والآراء عـلى العمـوم كانـت تحبـذ التطـور دون إحـداث أي تغيير في الـذات والهويـة. وقـد أكـدت الآراء مقولات خلدون النقيـب وغـيرهم ممـن حـاولوا دراسـة التحـولات في الخليج، ورأوا أن الخليج ليس حداثياً بقدر ما هو نقـلي، [69] وأنـه لا يتطـور في الجـوهر العقــلي والحداثــة الفكريــة بقــدر مــا يتطــور في المــشــروع الاسـتهلاكي، نحـو مـا هـو حـديث ويمكـن شــراؤه، ولـيس إنتاجـه. فمشـروع الحداثة في الخليج يرتبط بالحداثة في معناها الظاهري كاللباس، والميول الاستهلاكية، وبالتالي فالحداثـة في الخلـيج هـي أقـرب لمـشـروع تحقيق ثروة مادية، وليست مشـروع حداثة فكرية ومعرفية، على الأقل إلى الآن. ويمكن لدول الخليج أن تتطور في هذا الاتجـاه، وخاصـة أن هنـاك

بوادر لمشروعات علمية في دول مثل قطر والإمارات. فالمشروع الحداثي في الخليج هو مشروع ناقل لتجربة حداثة غربية. وهو مشروع استهلاكي بالدرجة القصوى للاستهلاكية والدرجة الأقل للإنتاجية. والحداثة في الخليج تفرز العديد من الإشكاليات والتحديات، حيث تتطور بعض التجارب في الخليج كدبي وقطر نحو الريادة العالمية، إلا أنها في الوقت نفسه تتحول من الداخل ليصبح الخارج الغربي (كبُعد سكاني وثقافي) أقوى وأفعل من الداخل الخليجي، على الأقل في السوق الخليجي، وهو القوة الأكبر لديناميكيات العولمة.

ب. عكست تجربتا الإمارات وقطر المتقدمتان في المشروع الحداثي الخليجي، لدى معظم الآراء المستقاة منها، الكثير من المرونة والليونة في الشخصية ولغة الحوار وعملية التأقلم، فكيف تُفهم تلك المرونة؟ هل هي أقرب إلى تأقلم الأجيال وتأثرها بالمشروع العام، أم إنها نوع من الاستسلام للنمط المجتمعي السائد بسبب طغيان المادة، وأن هذه المرونة قد تتضاعف في حال تغير الأوضاع الاقتصادية، وقد تشهد مثل تلك الدول نوعاً من الردة؟ فمشروع الحداثة في الخليج العربي لم يكن مكتملاً حتى في شقه الاقتصادي، حيث ركز على مناطق بعينها، في حين بقيت مناطق أخرى من الخليج تحت مستوى التطوير؛ ما أدى إلى ظهور الكثير من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول عينها.

ج. أفرز مشروع الحداثة في الخليج فجوة بين المواطنين وغير المواطنين في بلدان الخليج، وأدى إلى تقسيم المجتمع إلى قطبين: هما المواطنون والأجانب. وهذان القطبان هما في حالة انعزال تام وغير قادرين على التفاعل الإيجابي باستمرار. كما أفرز - ويفرز - هذا الانشقاق المزيد من التباعد بين المجتمعين، وخاصة أن المواطنين يرون تهديداً مباشراً من خلال تزايد الحضور والقوة لغير المواطنين.

باختصار، تعد الحداثة في دول الخليج مشروعاً منقوصاً، ولذلك فإنه أفرز العديد من الإشكاليات المتعلقة بالعادات والتقاليد، واللغة، والهوية، والدين. ومن المنطقي أن يكون الهدف من الحداثة هو تطوير المجتمع، وفي الخليج هناك تطوير للإنسان، لكنه لا يزال تطويراً منقوصاً، وهو أقرب إلى ذوبان المجتمع من خلال تضاؤل دور اللغة والهوية ضمن مشروع الحداثة التي أوجدت بيئة وظروفاً مختلفة عن الظروف التي تكونت وتأسست عليها الهوية الخليجية، وبالتالي فالحداثة تدفع دول الخليج إلى البحث عن هوية جديدة، ولغة جديدة، وتضع الخليج أمام تحديات بناء الذات الخليجية. والحداثة تدفع الخليج إلى التفاعل وبشكل رئيسي مع تيارات العولمة، فلا يمكن للخليج الانعزال عنها أو رفض التفاعل معها. قد يؤدي هذا التفاعل إلى حدوث صدامات ثقافية وعقائدية وظهور تيارات فكرية قد يكون أحدها متشدد والآخر من التيارات الحداثية. فهل يقدم الخليج بذلك نموذجاً ما بعد حداثي، لكنه انتقائي في تجربته، كما أوضح هشام شرابي؟

أخيراً، لو حاولنا عدم التركيز حول إشكاليات التحديث وتطلعنا إلى الآراء الأكثر إيجابية من خلال هذه العينة، التي تقول إن الخليج يمثل نموذجاً للمنطقة والعالم، فهذا يعني أن على الخليج أن يستمر في لعب دور الريادة العالمية من خلال النموذج الحداثي الاقتصادي. بمعنى آخر أن عليه الاعتماد على المزيد من استقدام الخبرات الأجنبية والأجانب، ما يعني أن الفجوة بين المواطنين وغير المواطنين سوف تتسع. وإن كان الحل التجنيس، دون الالتفات إلى الهوية، فإن هذا سيؤدي إلى تعميق الشرخ الداخلي بين المواطنين والأجانب، وإلى المزيد من التهميش وربما التشدد. وإن جاء التجنيس ضمن خطة تأهيل وبناء للهوية الخليجية وتعزيز مكانتها، فهذا يعني العمل ضمن خطة شمولية تحدد أطر الهوية واللغة، وتعيد إنتاج مكانة اللغة العربية في المجتمعات الخليجية، وتقدم رؤية واضحة لماهية الهوية الوطنية والخصوصية الخليجية من خلال نموذج مدروس لما يؤخذ ولما يترك من العادات والتقاليد، في المأكل والملبس والممارسات الحياتية العامة والأخلاقيات والمعاملات والعلاقات الأسرية والدين واللغة وغير ذلك. فالتحدي الأكبر هو في السياسات العامة وشكل نموها وجدلية العلاقة بين المجتمع والدولة والسوق. وعلى الدولة أن تأخذ موقفاً واضحاً من هذه الإشكاليات وتردم الفجوات بين التناقضات الواضحة التي تحدثها مثل تلك العلاقات غير المتوازية.

وأود أن أشير هنا إلى بعض الاقتراحات التي قدمها الطلبة للحفاظ على العادات والتقاليد؛ ومنها: إنشاء مراكز للتعليم والتدريب ضمن نطاق

العادات والتقاليد وإمكاناتها؛ وإدماج مواد تخص العادات والتقاليد المجتمعية ضمن المناهج الدراسية على المستويات العلمية كافة؛ وإدماج الشباب في التخطيط للبرامج التراثية التي تعيد إحياء الذات والهوية الخليجية؛ وإنشاء مراكز تنمية مجتمعية في الأحياء تتلاقى فيها الأسر ويتم التحدث باللغة العربية واللهجات المحلية، والتواصل بين الشباب والأطفال وكبار السن؛ وإشراك الأمهات والجدات في خطط المحافظة على الهوية والتراث والتربية للأجيال؛ وإعادة إنتاج "السنع" الخليجي بصورة مقبولة للأجيال الجديدة.

يحلم الكثير من شباب الخليج اليوم، وخاصة أولئك الميسورين مادياً، أن يقدم الخليج نموذجاً للمنطقة والعالم من خلال خصوصية تجربته، سواء لجهة سرعة الحراك أو التأقلم مع الحداثة أو التطور المادي. فهل يمكن لهؤلاء الشباب أن يحوّلوا تلك الأحلام إلى واقع؟ إن المهم هو أن نساعد أولئك الشباب على إبقاء شمعة هذا الحلم يقظة ومستنيرة بالعقل كما النقل، وبالحرية كما الإبداع.

الهوامش

1. للمزيد من التفاصيل، انظر:

Abdulkhaleq Abdulla, "The Arab Gulf Moment," in David Held and Kristian Ulrichsen (eds), *The Transformation of the Gulf* (London and New York: Routledge, 2012), pp. 106-124; Alanoud Alsharekh and Robelr Springborg (eds), *Popular Culture and Political Identity in the Arab Gulf States* (London: Middle East Institute SOAS in association with Al Saqi Books, 2008), pp. 9-13; and J. Fox, N. Mourtada-Sabbah and M. al-Mutawa (eds), *Globalization and the Gulf* (London and New York: Routledge 2006), pp. 3-59.

2. تحوّل الغرب من الحداثة إلى ما بعد الحداثة من جراء تحولات كثيرة طرأت على الأنظمة والمجتمعات الغربية ونمط الإنتاج والتفكير، وكان أبرز تلك الأسباب على الصعيد الاقتصادي التحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الخدمي. وظهر الكثير من الكتابات الفكرية التي تنتقد الحداثة، وأبرزها لمفكرين مثل دريدا، وهابرماس، وفوكو، وليوتار، وغيرهم. وللمزيد عن ما بعد الحداثة، انظر:

David Harvey (ed), *The Condition of Postmodernity* (UK: Blackwell, 1990); Pauline Marie Rosenau, *Post-Modernism and the Social Sciences: Insights, Inroads, and Intrusions* (US: Princeton University Press, 1992); John Jones, Wolfgang N. and Theodore S. (eds), *Postmodern Contentions* (New York and London: Gulford Press, 1993); Stuart Sim (ed.), *The Routledge Companion of Postmodernity* (London and New York: Icon Book, 2001); James K.A. Smith, *Who is Afraid of Postmodernity?* (US: Backer Academic, 2006).

3. انظر:

Adam Hannieh, *Capitalism and Class in the Arab Gulf States* (New York: Palgrave Macmillan, 2011), pp. 11-17.

4. انظر: .Ibid. وانظر أيضاً:

Mark Tatcher, "Governing Markets in the Gulf States," in Held and Ulrichsen (eds), *Transformation of the Gulf*, op. cit., pp. 127-145; Steven Wright, "Foreign Policies with International Reach: The Case of Qatar," in Held and Ulrichsen (eds), op. cit., pp. 296-312.

5. انظر: جمال سند السويدي (محرر)، الخليج العربي بين المحافظة والتغيير (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008). وانظر أيضاً:

Fox, Mourtada-Sabbah and al-Mutawa (eds), *Globalization and the Gulf*, op. cit., pp. 3-59; Edmund O'Sullivan, *The New Gulf* (UAE: Motivate Publishing, 2008), pp. 11-12.

6. انظر: محمد بن هويدن، «دور دول الخليج في قيادة العالم العربي في القرن الواحد والعشرين»، مجلة الخليج والجزيرة (جامعة الكويت)، السنة 3، العدد 132 (يناير 2009). وانظر أيضاً:

Akil Kazim, "The Rise of Dubai: A Social History of the Commercial Cities in the Gulf," *Encounters* (Zayed University Press), no. 2 (Spring 2010), p. 73.

7. كانت هذه رؤية الشيخ محمد بن راشد حاكم دبي للمنطقة، التي عبّر عنها في كتابه رؤيتي (2006)، واليوم يلعب الخليج دوراً متوسطياً بين العالم العربي والعالم، وبين الشرق والغرب، ويبدو أن هذا الدور يكبر يوماً إثر يوم، وخاصة مع تراجع اقتصادات المنطقة العربية وتطور الدور الخليجي عقب اندلاع ما يسمى "الربيع العربي".

8. انظر:

Angela Shah and Stanley Reed, "The Gulf and the 'New Silk Road'," *The New York Times*, May 12, 2012 (http://angelashah.wordpress.com/2012/05/03/the-gulf-and-the-new-silk-road/).

9. هذه الانتقادات التي تُسمع في الجلسات الخاصة لسكان الخليج، ومنها الجلسات الرمضانية والمناسبات.

10. للمزيد من المعلومات الشاملة حول الموضوع، يمكن العودة إلى المراجع الآتية: جمال السويدي (محرر)، مرجع سابق؛ وأيضاً:

Abdulla, "The Arab Gulf Moment," in Held and Ulrichsen (eds), *Transformation of the Gulf* , op. cit.; Murtada and Mutawa (eds), *Globalization and the Gulf*, op. cit.; Held and Ulrichsen (eds), *The Transformation of the Gulf*, op. cit., pp. 1-25.

11. تستقطب المنطقة اليوم الدارسين من أنحاء العالم كافة، وكذلك المؤتمرات؛ وكثير من طلبة الماجستير والدكتوراه يركزون على منطقة الخليج، ويدرسونها من جوانب عدة.

12. للمزيد من المتابعة يمكن الرجوع إلى العديد من الكتب التي رصدت تلك المراحل، ومنها: وليام بالجريف، وسط الجزيرة العربية وشرقها (الجزء الأول والثاني)، ترجمة: صبري محمد (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001)؛ وأيضاً:

Essa Saleh Al-Gurg, *The Walls of Memory* (London: John Murray, 1998); Mohammed Al-Fahim, *From Rags to Riche*s (London: The London center for Aeab Studies, 1995); Wilfred Thesiger, *Arabian Sand*s (UAE: Motivate Publishing, 1994); The Duchess of St Albans, *Where Time Stood Still* (London, Melbourn, and New York: Quarter Books, 1980).

13. للمزيد من المتابعة في هذا الموضوع يمكن العودة إلى المراجع الآتية:

Held and Ulrichsen (eds), *Transformation of the Gulf*, op. cit.; Hannieh, *Capitalism and Class in the Arab Gulf States*, op. cit.; Ali Khoury,"The Challeng of Identity in a Changing World: The Case of the GCC Countries," Conference Proceedings, The 21st-Century Gulf: The Challeng of Identity, University of Exeter, UK, 30 June 2010; Jim Krane, *Dubai: The Story fo the World's Fastest City* (London: Atlantic

Books, 2009); Christopher M. Davidson, *Dubai: The Vulnerability of Success* (London: Hurst and Company, 2008); Al-Fahim, *From Rags to Riches,* op. cit.; Ahmad Anani and Ken Whittingham, *The Early History of the Gulf Arabs* (London: Longman, 1986).

14. مؤشرات التنمية البشرية لعام 2011، انظر: (http://hdr.undp.org/en/data/trends).

15. جمال السويدي (محرر)، مرجع سابق.

16. مؤشرات التنمية البشرية لعام 2011، مرجع سابق.

17. على الرغم من التقارير والحديث الكثير عن العنف المنزلي وتزايده في الخليج، فإنه لا توجد دراسات جادة تعطي فكرة حقيقية عن حجم العنف الأسري. وبعد قصة الطفلتين وَديمة وميرا، اللتين تعرضتا للعنف لدرجة وفاة الأولى ودخول الثانية المستشفى بعد تشوهات عدة في جسدها، ما أدى إلى إصدار الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، في نوفمبر 2012 القانون الاتحادي لحماية الأطفال من العنف (الذي سُمي "قانون وديمة لحقوق الطفل"). وبالطبع، تكشف المتابعات للصحف والصفحات الإلكترونية عدداً كبيراً من التحقيقات والمقالات حول الموضوع، وهناك الكثير من الدورات التي بدأت تقام في مناطق عدة من دول الخليج للتوعية ضد العنف المنزلي أيضاً. للمزيد انظر: محمد فودة، «45.7٪ زيادة في بلاغات العنف الأسري في دبي العام الماضي»، جريدة الإمارات اليوم (دبي)، 23 مارس 2011 (http://www.emaratalyoum.com/local-section/ accidents/2011-03-23-1.371870). وانظر أيضاً:

Vivian Nereim, "Dubai Foundation gets its own answers to child abuse," *The National* (Abu Dhabi), 14 June 14, 2012 (http://www.thenational.ae/news/uae-news/dubai-foundation-gets-its-own-answers-to-child-abuse); Jay Hilotin and Habiba Abdl Aziz, "Family of man who killed daughter in Dubai call for execution," *Gulf News* (Dubai), June 7, 2012

(http://gulfnews.com/news/gulf/uae/crime/family-of-man-who-killed-daughter-in-dubai-call-for-execution-1.1032626); Binsal Abdul Kader, "Protect your children from cyber predators, counselor in UAE says," *Gulf News*, June 18, 2012 (http://gulfnews.com/news/gulf/uae/society/protect-your-children-from-cyber-predators-counsellor-in-uae-says-1.1036868); Francis Matthew, "Moving ahead on the right track," *Gulf News* , October 3, 2007 (http://gulfnews.com/opinions/columnists/moving-ahead-on-the-right-track-1.205310); Mariam Al Hakeem, "Domestic Violence against Saudi women highlighted," *Gulf News*, April 2, 2005 (http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-arabia/domestic-violence-against-saudi-women-highlighted-1.282992).

18. انظر:

Mona Al-Munajjed, "Divorce in the Gulf Cooperation Council Countries: Risks and Implications," Ideation Center Insight, Booz and Company Inc., 2010, p. 4, (http://www.booz.com/media/uploads/Divorce_ in_Gulf_ Cooperation_Council_Countries.pdf).

19. نقلاً عن: عبير عبد الحليم، «ارتفاع الطلاق بين المواطنين والمواطنات» تقرير منشور في جريدة الإمارات اليوم (دبي)، 4 أغسطس 2012، متاح على الرابط:

(http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2012-08-14-1.504875), retrieved on 6/4/2013.

20. انظر:

Wafa Issa, "Juvenile Crimes on the Rise, Dubai police," *The National* (Abu Dhabi), July 25, 2010 (http://www.thenational.ae/news/uae-news/juvenile-crime-on-the-rise-dubai-police-say).

21. انظر:

Held and Ulrichsen (eds), *The Transformation of the Gulf*, op. cit., pp. 1-46; Neil Patrick, "Nationalism in the Gulf States," in Held and Ulrichsen (eds), op. cit., pp. 47-65.

22. هشام شـرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القـرن العـشـرين (بـيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 84.

23. للمزيد من المتابعة يمكن العودة إلى المراجع الآتية: علي وطفة، «مقاربات في مفهومي الحداثة وما بعد الحداثة»، مجلة فكـر ونقـد (المغـرب)، الـسنة الخامـسة، العـدد 243 (تـشـرين الثـاني/ نـوفمبر 2001)، ص 95-118، (http://www.aljabriabed.net/ n43_ 08watfa.htm)؛ وأيضاً:

Anthony Giddens, *Conversation with Anthony Giddens: Making sense of Modernity* (Stanford, California: Stanford University Press, 1998); Giddens, *The Consequences of Modernity* (Cambridge, UK: Polity Press in association with Basil Blackwell, 1990).

24. ورد في: علي وطفة، مرجع سابق.

25. انظر:

Jurgen Habermas, *The Philosophical Discourse of Modernity*, translated by Fredrick Lawrence (Cambridge, UK: Polity Press, 1985), pp. 1-9.

26. للمزيد من المتابعة يمكن العودة إلى المراجع الآتية: أدونيس، الثابت والمتحول (بـيروت: دار العودة، 1974)؛ ومحمـد أركـون، العلمنـة والـدين (لنـدن: دار الـساقي، 1991)، ص 11؛ وهشام غصيب، «الخطاب الفكري العربي وتحديات الحداثة»، في الواقع العربي وتحديات قرن جديد (عمّان: مؤسسة عبـد الحميـد شـومان، 1999)، ص 203-209؛ وعبـدالله العـروي، مفهـوم العقـل (الـدار البيـضاء: المركـز الثقـافي العـربي، 1997)، ص 197-204؛ وفـارح فارسـي، الحداثة في فكر محمد أركون (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشـرون، 2006).

27. علي وطفة، مرجع سابق، ص3.

28. المرجع السابق، ص 4.

29. هشام شـرابي، مرجع سابق، ص 85.

30. علي وطفة، مرجع سابق، ص 16 و42.

31. هشام شـرابي، مرجع سابق، ص 94.

32. يقدّم جيل كريستال مراجعة للنظريات التي تعاملت مع تأثير الـنفط عـلى المنطقـة في مطلع كتابه:

Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf* (UK: Cambridge University Press, 1995), p. 6.

وكذلك حازم ببلاوي في بحثه المعنون «الدولة الريعية في العالم العربي»:

Hazem Beblawi, "The ***Rentier State*** in the Arab World," in Giocomo Luciani and Hazem Beblawi (eds), *The Rentier State* (New York: Groom Helm, 1987), pp. 85-98.

33. انظر:

Hannieh, *Capitalism and Class in the Arab Gulf States*, op. cit., pp. 3-9; Davidson, *Dubai: The Vulnerability of Success*, op. cit., pp. 73-74; Kazim, "The Rise of Dubai ...," op. cit.

34. انظر:

Alsharekh and Springborg (eds), *Popular Culture and Political Identity*, op. cit., pp. 9-13.

35. تطورت الليبرالية الجديدة مع انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة فكر وسياسات النظام العالمي الجديد. يوضح توماس فريدمان في كتابيه اللِّيكسَس وشجرة الزيتون، والعالم المسطح كيفيـة حـصول هـذا التحـول، وخاصـة أنـه مـن دعـاة هـذا الـشكل مـن التحولات. للمزيد انظر:

Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Anchor Books, 2000), p. xviii ; Friedman, *The World is Flat* (New York: Farrar, Strauss and Giroux, 2005), pp. 225-249.

36. انظر:

Hannieh, *Capitalism and Class in the Arab Gulf States*, op. cit., pp. 57-101; Mohamed A.J. Al Thani, *The Arab Spring and the Gulf State* (London: Profile Books, 2012), pp. 1-4.

37. انظر:

Alanoud Alsharekh (ed.), *The Gulf Family: Gulf Policies and Modernity* (London: Middle East Institute in association eith Al Saqi Books, 2007), pp. 9-20.

38. محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 191-247 و570.

39. انظر:

Abdulla, "The Arab Gulf Moment," op. cit., pp. 106-109; Al Thani, *The Arab Spring and the Gulf State*, op. cit., pp. 1-12.

40. انظر:

Gregory Gause III, *Oil Monarchies* (Washington, DC: Council of Foreign Relations Press, 1994), pp. 42-77.

41. انظر:

Hannieh, *Capitalism and Class in the Arab Gulf States*, op. cit., pp. 103-148.

42. نموذج دبي كان السبّاق في هذا المجال، ومنذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي كانت دبي قد باشرت رحلتها نحو عولمة المدينة ودمجها في السوق العالمية، وبناء اسم وحضور لمدينة صغيرة كانت في الأصل عبارة عن مرفأ يربط المنطقة بجاراتها، وخاصة الهند وإيران وكل دول الخليج. بدأت رحلة دبي نحو العولمة في التسعينيات، لكن المدن الخليجية الأخرى لحقت بالركب منذ مطلع القرن الحادي والعشرين،

وشهدت المنطقة ثورة ما بعد النفط العمرانية، قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، وهي الأزمة التي أوجعت دبي أكثر من غيرها.

43. انظر:

Hannieh, *Capitalism and Class in the Arab Gulf States*, op. cit.; Sulyman Khalaf, "The evolution of the Gulf city type, oil, and globalization," in Fox, Mourtada-Sabbah and al-Mutawa (eds), *Globalization and the Gulf*, op. cit., pp. 244-250.

44. انظر:

Khoury, "The Challenge of Identity in a Changing World ...," op. cit.; Phillipe Fargues, "Immigration without Inclusion: Non-Nationals in Nation-Building in the Gulf States," *Asian and Pacific Migration Journal*, vol. 20, nos 3-4 (2011); Yahya El Haddad, "Major Trends Affecting Families in the Gulf," 2003 (http://www.un.org/esa/socdev/family/Publications/mtelhaddad.pdf).

45. محمد غانم الرميحي، «الخليج العربي في الثمانينات»، مجلة دراسات عربية، العدد 4 (1982)، ص31. وانظر:

Ali al-Tarrah, "Family in the Kinship State," in Alsharekh (ed.), *The Gulf Family* ..., op. cit., pp. 119-124.

46. انظر:

Rima Sabban, "Women Migrant Domestic Workers in the United Arab Emirates," in Semel Esim (ed.), *Gender and Migration in the Arab states: The Case of Domestic Workers* (Beirut: ILO, 2004); Rima Sabban, *Maids Crossing* (Germany: Lambert Academic Publishing, 2012), pp. 44-67; Andrzej Kapiszewski, *National and Expatriates: Population and Labor Dilemmas of the Gulf Cooperation Council States* (New York: Ithaca Press, 2001); Fargues, "Immigration without Inclusion ...," op. cit.; Nasra Shah, "Recent Labor Immigration Policies

in the Oil Rich Gulf: Some Difficulties in Effective Implementation," Paper presented at the Regional Symposium on Polpulation and Foreign Workers in the Arab Gulf States: Towards a Common Strategies, Doha, Qatar, April 17-19, 2007.

47. أنت (كعامل) مرحب بك للعمل الآن، على أن تغادر بعد انتهاء عقدك. تلك فلسفة العقود المؤقتة منذ نشأت في مطلع الحداثة والثورة الصناعية في أوروبا، كما جاء في كتاب: Sabban, *Maids Crossing*, op. cit., p. 16.

48. يرى فيليب فارج أن السياسات السكانية هي التي أسهمت في نشأة مجتمعين مختلفين تماماً داخل دول الخليج، انظر:

Fargues, "Immigration without Inclusion ...," op. cit.

49. لم تعد دول الخليج اليوم تستقطب العمال فقط، فهناك طبقات اجتماعية متعددة، من المديرين والخبراء، والمستشارين، والمستثمرين، والباحثين، والإنتلجنسيا، إلى العمالة الرخيصة؛ بما يعني أن الخليج اليوم يضم مجتمعاً وافداً ينسحب على حافة الطبقات المجتمعية والإثنية.

50. انظر: Abdulla, "The Arab Gulf Moment," op. cit., p. 106.

51. الشاذلي الفيتوري، «الأسس النفسية الاجتماعية للّغة العربية»، في اللغة العربية والوعي القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1984)، ص 159.

52. يمكن لدول الخليج أن تشكل بادرة في تطوير المناهج العربية والتعليم باللغة العربية، وتستفيد من الطاقات الفكرية العربية الموجودة فيها لصناعة مشروع تعليمي عربي، وخاصة أن القدرات المالية متوافرة وبشكل كبير لمثل هذا المشروع الرائد.

53. من المعروف أن كل 10 من السياح يحتاجون على الأقل إلى عامل واحد لخدمتهم.

54. انظر:

Kathryn Lewis, "Private Schools take half of Dubai's Emirti Children," *The National*, January 20, 2010, (http://www.thenational.ae/news/uae-news/private-schools-take-half-of-dubais-emirati-children).

55. بناءً على لقاءات مباشرة ومفتوحة أجريتُها مع العديد من الأمهات الإماراتيات الشابات لورقة قدمت في مؤتمر في الجامعة الأمريكية في الشارقة. وفي لقاء آخر أجريته مع إحدى الأمهات الإماراتيات في دبي، وهي أم لستة أطفال، قالت إن أطفالها يعانون ركاكة في اللغة العربية واللفظ؛ ما اضطُرها إلى الاستعانة بأستاذ خاص في البيت، إلا أن الأستاذ غير قادر على تحسين لغة الأطفال واستعمالها كلغة علم فالمواد الدراسية كلها باللغة الإنجليزية. وكل ما يستطيع الأستاذ فعله هو تحسين النطق، وأنا بدوري أشدد على الحديث باللغة العربية، لكنني كثيراً ما أفشل في المهمة بسبب تفضيلهم للغة الإنجليزية. انظر:

Rima Sabban, "Mothering the Nation: Globalization and Challenges facing Mothers in the UAE," Paper presented at a Conference *Gender and Women's Studies in the Arab Region*, American University of Sharja, Sharjah, UAE, March 7-9, 2012.

56. السعودية وبسبب خلفيتها الدينية لنشأة الدولة التوحيدية فهي حالة خاصة بين دول الخليج، ويبدو أن التبعية الدينية بدأت تشكل حاجزاً صعباً في السعودية يعوق رحلة التحديث المجتمعي بشكل كبير، وخاصة فيما يتعلق ببعض قضايا المرأة كقيادة المركبات.

57. نقلاً عن:

(http://www.iacad.gov.ae/en/Pages/MosqueSearch.aspx?menuid=165).

58. فأولوية الاقتصاد والسوق تفرض نفسها شيئاً فشيئاً، وتتسرب أحياناً بسرعة أكبر من قدرة الفرد أو المجتمعات على التأقلم.

59. كان عدد الطلبة ستة فقط في البداية، فأعطي كل طالب دولة خليجية لدراستها، لكن أحدهم ترك الدراسة، وسقطت دولة قطر من دائرة الاهتمام.

60. منال خيري، «دراسة قطرية: العادات والتقاليد وراء عزوف القطريات عن العمل الإعلامي»، (http://www.amanjordan.org?/articles/index.php?news=2446)، (تاريخ الدخول 24/ 1/ 2009).

61. بروز اللغة الهجين بين اللغتين العربية والإنجليزية، وهي ما يسمى اليوم "الأرابيش"، أو "العَرَبيزي".

62. في استطلاع للرأي مع الشباب، وكذلك مع مجموعة من الأكاديميين الخليجيين، أكدت صحيفة جلف نيوز الإماراتية أن شباب الخليج هم أكثر الشرائح الاجتماعية تأثراً بالتغيير، لا بل إنهم يتعرضون في الخليج اليوم لحصار من النمط الغربي المفروض عليهم، وخاصة في دول الخليج. وكأن الخليج الذي يقود العالم العربي اليوم في رحلة التنمية يقدم نموذجاً مهشماً للغة بشكل مطلق. انظر:
Jumana Al Tamimi 2012, "A disconnect with tradition," *Gulf News,* June 1, 2012.

63. ريم الهاشمي، «الإمارات حريصة على أن تكون أول دولة عربية تستضيف إكسبو»، جريدة الخليج (الشارقة)، 17 يونيو 2012، الملحق الاقتصادي، ص4؛ نقلاً عن جريدة **الكوريا تايمز**.

64. لابد من متابعة تلك الملاحظات العامة من خلال دراسات قادرة أكثر على المقارنة في توجهات الشباب، والتعميم من خلال تلك الدراسات.

65. يوازي الدكتور عبدالغني في هذه المقولة بين الحداثة والتحديث كمنطلق فكري وبنيوي، ولن ندخل هنا في جدلية التمييز بين الحداثة والتحديث (modernity and modernization)، التي ركز عليها هابرماس، وتتبنّاها هذه الورقة البحثية إلى حد كبير، بما معناه أن تجارب الدول الخليجية والعربية مع الحداثة هي تحديثية أكثر منها

حداثية، فهي لا تُحدث نقلة فكرية وعقلانية في الفكر الإنساني. إلا أن فكر ما بعد الحداثة، كما ذكر شرابي، يعيد إنتاج الحداثة إلى جانب العودة إلى الغَرْف من الماضي. وتبقى الإشكالية بالنسبة إلينا كمشروعات عربية أننا نستمر في النقل دون الإبداع من خلال ما ننقل، وعلى الأقل على المستوى الفكري. وربما يمكن القول إن المشروعات التي تتبنّاها بعض دول الخليج، كدبي مثلاً، فيها الكثير من الإبداع الحداثي، لكن يبقى السؤال معلقاً حول قضية الهوية ومشروعات الخليج المعولمة. للمزيد، انظر: عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص218.

66. المرجع السابق، ص 218.

67. من هذه المؤشرات السياسية تزايد المشاركة والتمثيل الديمقراطي والمشاركة في عملية صنع القرار. ومن المؤشرات الاجتماعية تضخم الطبقة الوسطى، والتخفيف من حدة التجاذب بين أقلية صغيرة ثرية في القمة، وأخرى فقيرة في القاع، كذلك الانتقال من الريف إلى المدينة واتساع دور المدن. ومن المؤشرات الاقتصادية بناء نظام مدفوع ذاتياً ومتمحور حول الإنتاج وزيادة مستوى الاستهلاك. ومن المؤشرات التكنولوجية، الانتقال من التقانة البسيطة إلى الاستخدامات التقنية الجديدة. أما على صعيد الفرد فالحداثة توجِد شخصية جديدة قادرة على الخروج من الذات، والاتحاد مع العالم الخارجي والتكيف معه، والتسامح والإنجاز، وتحقيق الذات بعيداً عن العلاقات القديمة القبلية. انظر: المرجع السابق، ص 218- 219.

68. مفهوم الآخر هنا هو غير الخليجي، سواء كان عربياً، أو غربياً، أو من مناطق أخرى من آسيا وإفريقيا.

69. علي وطفة، مرجع سابق؛ وانظر:

Khaldoun Al Naqeeb, "How likely is democracy in the Gulf?" in Fox, Mourtada-Sabbah and al-Mutawa (eds), *Globalization and the Gulf*, op. cit., pp. 127-140.

نبذة عن المؤلفة

د. ريما الصبان تعمل حالياً أستاذة في قسم العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية في "جامعة زايد" في دبي، في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعملت قبل ذلك مدرّسة ومستشارة البرامج العلمية والعلوم الأسرية في "جامعة زايد"، ورئيسة قسم الثقافة العامة في كلية دبي الجامعية، وعميدة شؤون الطلبة، وأستاذاً مساعداً في علوم الاجتماع في "الجامعة الأمريكية" في الشارقة. كما شغلت عدداً من الوظائف الاستشارية، كان آخرها العمل مستشارة للفريق المشرف على خطة التنمية الاجتماعية لمدينة دبي للسنوات المقبلة.

فازت بعدد من المنح البحثية؛ منها منحتان من جامعة زايد (2010-2011)، ومنحة من الهيئة الوطنية للبحث العلمي في دولة الإمارات (2012)، ومنحة من الهيئة البريطانية للارتقاء بالعلوم (2013)، ومنحة من مجمع البحوث والعلوم الاجتماعية ومركزه نيويورك (2002).

صدر لها كتابان: واحد باللغة العربية بعنوان الأمومة - **تجارب امرأة عربية في الحمل والولادة والتربية**، والثاني باللغة الإنجليزية عن **العمالة المنزلية في دول الخليج**؛ ولها عدد من الكتابات في **موسوعة المرأة والإسلام والثقافة** التي تصدر باللغة الإنجليزية عن دار بريل للنشر أيضاً. وكتبت العديد من الفصول في كتب علمية، وبحوث ودراسات، كما كان لها مشاركات في

مؤتمرات علمية في مجال العولمة، والعمل، والمرأة، والشباب، والطفولة، والعمالة، والأسرة، وغيرها.

وهي عضو مؤسس للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية منذ عام 2010، وعضو فاعل في منتدى التنمية لدول الخليج العربي، والمجمع الدولي للعلوم الاجتماعية.

وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة عام 1996، ودرجة الماجستير في الدراسات العربية (في مجال العلاقات الدولية) من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1986.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير

.13	ماجد كيّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
.14	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
.15	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
.16	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
.17	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
.18	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
.19	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
.20	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
.21	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
.22	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
.23	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
.24	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
.25	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
.26	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

.27	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
.28	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
.29	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
.30	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
.31	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
.32	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
.33	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
.34	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
.35	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
.36	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
.37	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
.38	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
.39	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
.40	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

الرقم	المؤلف	العنوان
.41	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
.42	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
.43	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
.44	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
.45	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
.46	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
.47	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
.48	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
.49	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
.50	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
.51	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
.52	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
.53	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية–العربية في القرن العشرين وآفاقها
.54	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
.55	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
.56	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
.57	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58.	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59.	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60.	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61.	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62.	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63.	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64.	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65.	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66.	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67.	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68.	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69.	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70.	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

.71	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
.72	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
.73	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
.74	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
.75	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
.76	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
.77	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
.78	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
.79	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
.80	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
.81	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
.82	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

الرقم	المؤلف	العنوان
83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

127. ثامر كامل محمد — الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128. فاطمة حافظ — تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129. مصطفى علوي سيف — استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130. محمد بوبوش — قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131. راشد بشير إبراهيم — التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132. سامي الخزندار — تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
133. محمد عبدالحميد داود — الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134. عبدالله عبدالكريم عبدالله — تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135. أحمد محمود الأسطل — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136. محسن محمد صالح — النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137. رضوان زيادة — الإسلام السياسي في سوريا
138. رضا عبدالسلام علي — اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139. عبدالوهاب الأفندي — أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

140. حسين عبد المطلب الأسرج — دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141. خالد حامد شنيكات — عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142. محمد يونس — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143. عبد العالي حور — حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144. مسعود ضاهر — المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145. شيرين أحمد شريف — القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146. شريف شعبان مبروك — صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147. عبدالجليل زيد المرهون — أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148. صباح نعموش — منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
149. محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي — تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق – الوقائع – آفاق المستقبل
150. محمد سيف حيدر — اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151. بشارة خضر — عملية الاندماج الأوربي: النشأة – العقبات – التحديات المستقبلية
152. محمد صفوت الزيات — القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
153. محمد عبدالرحمن العسومي — التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

154.	فواز جرجس	أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات
155.	طه حميد حسن العنبكي	العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية
156.	جاسم حسين علي	مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى
157.	محمد شوقي عبد العال	فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية
158.	إبراهيم علي المنصوري	تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة
159.	سيرجي شاشكوف	العلاقات الروسية – الإيرانية: إلى أين؟
160.	أحمد مبارك سالم	الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة
161.	عبدالجليل زيد المرهون	السياسة الروسية تجاه الخليج العربي
162.	حمدي عبدالرحمن حسن	الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا
163.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً
164.	عمار محمد سلو العبادي	محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية
165.	عبداللطيف محمد الشامسي	صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي
166.	شريف شعبان مبروك	السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا
167.	محمد مصطفى الخياط	هيكلية قوانين الطاقة المتجددة
168.	الشفيع عمر حسنين	الصحافة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والانعكاسات

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعيّن ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.
10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 5000 دولار أمريكي و10 نسخ من البحث كإهداء عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال أسبوع من تاريخ التسلم.
3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها.
4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.
7. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة: ....

الرمز البريدي: ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220درهماً	60دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب : 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة - الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN): AE660350000001950050565
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم الإصدارات

ص.ب: 4567 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203







مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae